

لانعاش النشاط الاقتصادي المنتج والضروري لتحقيق نمو قوي ودائم ومنشيء للثروات ومناصب الشغل. إن هذا النمو لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في قطاعات اقتصادية متعددة، والتي بالنظر إلى الحصيلة السنوية للحكومة تعرف تأخرا كبيرا في انطلاقتها.

ولهذا، فإننا لا نسجل أي تقدم ملحوظ في ميدان إصلاح النظام المصرفي والمالي الذي يعد الركيزة المحركة لكل تطور اقتصادي، إن نظامنا المصرفي لم يحظ بتدابير حازمة لتسهيل عملية تطهيره وتكليفه وفقا لقواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد، فإن إعادة النظر، بصفة شاملة في أساليب تسيير النظام المصرفي وتنظيمه أصبحت من الأولويات التي يجب تحقيقها لجعل القطاع يؤدي دورا فعالا في إطار تحقيق كل الإصلاحات الاقتصادية المنشودة.

إن الاحتياجات المعتمدة في مجال التمويل الناجمة عن إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي فرضتها عملية تحرير الاقتصاد الوطني، تلمي ضرورة القيام بتنظيم سوق لرؤوس الأموال قادرة على دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي ما زلنا نلمس تأخرا ملحوظا بشأنه.

السيد رئيس الحكومة،

إنه من الضروري التذكير بأن برنامج عملكم قد حظي بإطار اقتصادي كلي ثابت، وهذا ما يمثل رهانا مشجعا لتحقيق الأهداف المسجلة.

إن توحيد أهم المعايير الاقتصادية التي توطر هذا البرنامج قيد التنفيذ، هو نتيجة لجملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أدخلت في إطار تنفيذ مخطط التقويم الهيكلي المفروض على بلدنا في ظرف سياسي واقتصادي جد صعب، وإنني أعني هنا، السيد رئيس الحكومة، برنامج التقويم الهيكلي الذي قرر ونفذ بمراقبة عليا من قبل صندوق النقد الدولي.

حيث أنه يتضح من الناحية الاجتماعية، التجسيد الفعلي لعمل الحكومة من أجل التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، من خلال أهمية الاعتمادات المرصدة للتحويلات الاجتماعية. غير أنه رغم المجهودات المبذولة والتي تستحق الثناء، والمكرسة بموجب قوانين المالية الأخيرة في هذا المجال، فإن أهداف السياسة الاجتماعية للحكومة ما زالت تطبعها نقائص عديدة في الجانب التطبيقي.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح أكثر من الضروري إعادة تحديد الأولويات واستهداف أحسن للطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا لضمان استعمال عقلاني وناجع لنفقات الميزانية المخصصة للجانب الاجتماعي.

كما أن تفاقم الاحتياجات الناتجة عن الطلب الاجتماعي المتزايد، وارتفاع معدل البطالة الذي يمس فئة الشباب في أغليبتها يعتبر أمرا محيرا للغاية بالنسبة إلى استقرار البلاد.

إن هذين المعيارين يستدعيان مراجعة أساسية لمختلف التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وذلك لتحقيق توزيع أكثر عدلا للتضامن الوطني تجاه الفئات الأكثر فقرا.

السيد رئيس الحكومة،

إن الامكانيات المعتمدة المسخرة في إطار تنفيذ ميزانية التجهيز للدولة، وتلك المخصصة لتمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية، هي دليل قاطع على إرادة مؤكدة لحكومتم لتصحیح تباينات التنمية الجهوية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن.

إن المشاريع المسجلة بهذا العنوان، والتي تستوجب السهر على إنجازها، تتميز ببعدها الاجتماعي والثقافي والتربوي، حيث تساهم مثل هذه الاستثمارات، لا محالة، في تحسين المحيط الاجتماعي، إلا أنها غير كافية

ميمون والسيد محمد عوام والسيد أحمد نيار والسيد مختار عمرانني فقد تقدموا بتدخلاتهم مكتوبة وسوف يمكن السيد رئيس الحكومة منها ويرد عليها في حينها. أحيل الكلمة إلى السيد هاشمي مولاي.

السيد هاشمي مولاي: شكرا سيدي الرئيس..

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أوجه بداية تعازي القلبية لكل الضحايا وتحياتي الخالصة إلى كل من ساهم في انقاذ الأرواح وفي التخفيف مما أصاب ضحايا الفيضانات التي حلت ببعض مناطق الوطن وبالأخص العاصمة، كما أنه بتآزر وتضامن مختلف شرائح المجتمع مع منكوبي هذه المأساة الوطنية.

وأقدم بالمناسبة شكري الخالص للسيد رئيس الحكومة الفاضل وإلى الطاقم الحكومي وإلى كل المخلصين في هذا الوطن الغالي الذين ساهموا ويساهمون من قريب أو بعيد في إعادة الأمل والاستقرار لهذا البلد ولهذا الشعب العظيم الذي عانى ويلات الإرهاب وويلات آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

السيد الرئيس،

إن توفير الظروف الملائمة للانطلاق من جديد في برنامج الإنعاش الاقتصادي الطموح في مجالات عديدة جاء نتيجة الصبر الذي تحلى به الشعب الجزائري الذي علمته المحن كيف يواجهها، ونتيجة أعمال المخلصين والمخلصات في هذا البلد على جميع المستويات وفي كل المجالات.

إن الإجراءات القاسية التي هي في الغالب غير شعبية، والمتخذة لإنجاح هذا البرنامج، ومن بينها السياسة التقشفية لميزانية الدولة والصرامة في تسيير النفقات العمومية، والتي رغم انعكاساتها السلبية على المحيط الاجتماعي، لها الفضل في استقرار أهم المعايير الاقتصادية وفي تحضير الشروط العامة والضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق.

هذا التذكير ضروري للتأكيد على حتمية الإسراع في وتيرة الإصلاحات المنتجة لاقتصاد وطني فعال وتنافسي لتسهيل دمجها في الاقتصاد العالمي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، لا شك، سيدي الرئيس، إن ميل سعر البترول إلى الانخفاض سوف يؤدي حتما إلى إعادة النظر في كل التوقعات المالية المعتمدة في قانون المالية لسنة 2002 والذي لم يعلن عنه رسميا بعد. ورغم ذلك فإننا نسجل غياب إجراءات أو إعداد استراتيجيات ناجعة لمحاولة التخفيف من آثار هذه التبعية.

وكنتييجة لهذه المعاناة المثيرة للحيرة، فإن الإنعاش الاقتصادي المنشيء للثروات يجب تسجيله كبديل حتمي لعائدات المحروقات، والذي يرتبط به مصير الأجيال القادمة.

السيد رئيس الحكومة،

إن للسياسة الجبائية دورا أساسيا في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، فهي تمثل أداة مميزة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، وتجسيد العدالة الاجتماعية، إلى جانب مساهمتها من خلال...

الرئيس: شكرا للسيد محمد عوالي على الجهد المبذول . بالنسبة إلى السيد التهامي بويبة والسيدة الطاوس ظريف والسيد محمد بوالريش والسيد أحمد بوبريق والسيد بلقاسم كشاط والسيد علي ساحل والسيد عبدالقادر

السيد رئيس الحكومة،

لقد تتبعنا بيان السياسة العامة، الذي تقدمتم به أمام مجلسنا الموقر، كما تابعنا تحركاتكم وتحركات الطاقم الحكومي في الميدان، وشاركناكم في كثير من مجالات النشاط وخاصة مشاريع القوانين التي تقدمت بها حكومتكم وحظيت باثراء وتعديل ومصادقة، أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وإذ نسجل ارتياحنا لكثير مما تحقق في الميدان خاصة بعد انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جعل البلاد تعرف ورشات عمل كبرى وكثيرة لا ينكرها إلا جاحد بنعم الله، وترجمتها المبالغ المالية الضخمة التي خصصت لكل القطاعات بعد المصادقة على القانون المالية لسنة 2002. فإن ذلك لا يمنعني من القول إن هذا البرنامج الطموح سيخرج البلاد والعباد من الأزمة الحادة التي طال أمدها، إذا تحقق ما يأتي:

- الدراسة العميقة والموضوعية قبل تسجيل وانطلاق أي مشروع.
- إعطاء الفرصة للإطارات الكفأة والمخلصة والنزيهة وتحميلها المسؤولية.
- استغلال هذه الأموال فيما يفيد، والابتعاد عن صرفها في المشاريع الوهمية والخيالية والكماليات.
- تفعيل آليات الرقابة الميدانية.

سيدي الرئيس،

إن الأموال المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يعلق عليها الشعب الجزائري الصبور، أمالا عريضة ويطالب بوضعها في يد من يتقون الله في المال العام ويخافون على الوطن والشعب، ومن يحترمون القانون ويؤنبهم ضميرهم، ومن يشعرون بالمسؤولية ويفرحون عندما يرون ثمار أعمالهم الصالحة في الوطن، ويفرحون عندما يصاحبهم الفشل لا قدر الله ومن يعتبرون التبذير والرشوة والمحسوبية والمحاباة جرائم يعاقبون عليها أشد العقاب.

السيد الرئيس،

إذا تحققت مثل هذه الشروط والامكانات فستتحقق الأدوات الفعالة لتحريك وتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي قصد تحقيق الثروة ولبّي الطلب الاجتماعي، وسيسحب البساط من تحت أرجل الذين تخصصوا في تسويد كل شيء، حتى ما هو ناصع البياض والذين لا ترى أعينهم من الوردة إلا شوكتها ومن تحت أرجل أولئك الذين تعودوا دغدغة عواطف المواطنين واستغلال أوضاعهم المزرية التي عشناها نتيجة تراكمات عشرية كاملة.

السيد الرئيس،

إن أول الأولويات أراها في فتح الباب للشباب ليأخذ مكانته ويساهم إسهاما حثيثا في بناء صرح مجتمع أكثر عدلا وتضامنا في جزائر قوية وعصرية ومزدهرة وأخص بالذكر الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد والمراكز وحتى المتخرجين من المدارس، هذه هي الطاقة الحية التي يجب أن تحضى بالدعم والاستثمار، فليس هناك إنعاش اقتصادي إذا لم تكن الأولوية للشباب الذي يشكل نسبة 70٪ من السكان.

- وجوب تدعيم المربين الذين كادوا يفقدون مواشيتهم وهم يجابهون أعداء أربعة: الحدود، التهميش، الجفاف وغلاء العلف.

- القضاء على البيوت القصديرية التي ما تزال تعتبر وصمة عار علينا، وبالمناسبة أثنى القرارات التي اتخذتموها أثناء زيارتكم لبعض الولايات ورفعتم الغبن عن الكثير من المواطنين، وأرجو أن تعمم تلك الإجراءات قصد القضاء على الأحياء القصديرية التي يعيش سكانها أوضاع مزرية يندى لها الجبين ومنها أحياء كثيرة بولاية بشار وكان الأخ الوزير المكلف بمتابعة برنامج الإنعاش الاقتصادي قد رأى عينات منها وهو مشكور على ذلك.

في الأخير، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، إسمحوا لي أن أشيد وأثنى بعض

للنهوض بالبلاد والعباد إلى مستوى معيشي وكرامة وعزة وترقية المصلحة المشتركة للجميع، مصلحة الأمة الجزائرية السيدة.

لقد عملت في جو تمر فيه الجزائر بتحويلات عميقة، حيث حققت بعض الإنجازات وما تزال تنتظرها تحديات عديدة.

سيدي الرئيس،

لقد دخلت الجزائر منذ حوالي ست (06) سنوات في مسار شجاع من الإصلاحات في إطار سياسة التقويم الوطني، تحملها شعبنا طوال سنوات بوعي وشجاعة وتضحية، وبدأت من خلالها الدولة الجزائرية تسترجع قواها وطاقاتها، إصلاحات بدأت تؤتي ثمارها الأولى للتكفل بالمعركة الكبرى والدائمة، معركة البناء والتنمية الفعالة والمستدامة.

إن من نتائج الإصلاحات، تحسن وضعية البلاد المالية التي سمحت للحكومة برصد مبالغ هامة لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ينتظر منه التقليل من حدة مشاكل المواطنين المعاشة يوميا.

كما أن توسيع دائرة الإصلاحات هو كذلك حتمية إذا ما أردنا أن نصل بطاقتنا الوطنية إلى المردودية اللائقة، وإذا ما حرصنا على جعل التحول نحو إقتصاد السوق نقلة نوعية، مع الحفاظ على مصالح كل المجتمع.

سيدي الرئيس،

إن مواطن الخلل بالنسبة إلى الجزائر، يتمثل في العجز عن تلبية الحاجات الأساسية للشعب، وفي عدم القدرة على تسيير المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي عدم التمكن من السيطرة على المنظومة التربوية بجميع مراحلها وفي الوقوف موقف المتفرج من انتشار الأمراض الاجتماعية التي تحول دون الارتقاء إلى مصاف المجتمعات المتقدمة، حيث أصبحت كل من الرشوة والجهوية والمحسوبية والعشائرية والقبلية عملة سائدة ورائجة على حساب الأخلاق والقيم الوطنية التي

الإنجازات والإجراءات المتخذة والتي نراها تستحق ذلك، ومنها كالاتي:

- أسلوب ترقية الحوار والتشاور الذي نراه أسلوبا حضاريا يستحق التقدير ونرجو تعميمه على جميع المستويات.

- الزيارات الميدانية التي قمتم بها واتخذتم قرارات هامة أثناءها ونرجو تعميمها.

- تكليفكم بعض الوزراء، لمتابعة تنفيذ برنامج إنعاش اقتصادي في الميدان، حتى لا ينحرف عن أهدافه.

- كما نشمن كل الإجراءات والآليات الواردة في قانون المالية لسنة 2002 التي خففت وتخفف من الضرائب والرسوم لصالح التجار والمواطنين والمستثمرين.

- نشمن - كذلك- القرار المتخذ في اجتماع الشنائة القاضي بتسديد الأجور المتأخرة لأكثر من أربعين (40) ألف عامل، كما ننوه بالقرارات المتخذة قصد ترقية بعض المراكز الجامعية إلى جامعات ومنها المركز الجامعي لبشار الذي ننقل...

الرئيس: شكرا للسيد هاشمي مولاي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز حمام.

السيد عبد العزيز حمام: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي نواب الشعب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة الرابعة منذ إستكمال بناء الدولة لمؤسساتها الدستورية، مع أن هذه الأخيرة في تركيبة طاقمها الائتلافي ينبغي أن تكون موحدة ومتضامنة في أداء الواجب، واجب خدمة الجزائر وتصبوا إلى تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية

العنف خاصة عندما يستهدف شعبا بأكمله. إن الإرهاب ضد بلادنا ما هو إلا وليد مؤامرة واسعة النطاق تتجاوز حدودنا والتي دبرت ضد الوطن وأفشلها الوطنيون.

إن سياسة الوثام المدني التي ساندناها في سبيل إخراج الجزائر من نفق العشرية الدموية لا يمكننا بأي حال من الأحوال السماح للذين غرر بهم ممارسة النشاط السياسي وتحت أي غطاء سياسي كان، فإن الشعب الجزائري إن طوى الصفحة لن يمزقها.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، أشكر السيد رئيس الحكومة على الزيارة الناجحة التي قام بها في الصائفة الأخيرة لولاية الجلفة والوعود التي وعد بها، حيث بدأت نتائجها تتحقق في أرض الواقع، خاصة بعد سعيكم الدؤوب الناجح في إضافة ولاية الجلفة للاستفادة من عائدات صندوق الجنوب، شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا السيد عبدالعزيز حمام، أما السادة أحمد بيوض، محمد الوردي خلفاوي، عبد القادر زحالي، أحمد بوترفاس، عبد الله تافريس فقد قدموا تدخلاتهم مكتوبة حيث سوف يمكن منها السيد رئيس الحكومة ويرد عليها في حينها. وأحيل الكلمة إلى السيد سيد علي براهيم.

السيد سيد علي براهيم: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

السادة والسيدات الصحافيين،

زميلاتي، زملائي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في ظل كارثة يوم 10 نوفمبر الماضي يحتم علينا التطرق إلى هذا الموضوع لطرح جملة من الملاحظات التي سجلناها بعد زيارتنا الميدانية للمناطق المنكوبة.

تستدعي الاعتماد على الكفاءة والنزاهة والالتزام، ولقد أصبح واضحا وأكيدا أن الأمراض الاجتماعية المشار إليها أعلاه قد تجذرت في أوساط المجتمع، ولم يعد هناك ما يساعد على إجتثاثها بطريقة نهائية، إلا بواسطة توفير الشروط اللازمة لتكوين المجتمع والفرد وبثورة عميقة على جميع الأصعدة، والتأكيد بجدية على ضرورة تعديل قانون الأسرة كون هذا الأخير اللبنة الأساسية للمجتمع.

إن هذه الأوضاع اللاطبيعية، لا يمكن أن تحجب عنا ما تم من إنجازات وما تحقق من مكاسب وقد بذلت جهود جبارة قصد محاولة تحسين مستوى معيشة الجماهير الشعبية الواسعة، رغم كل هذا الجهد، فإن الإنجازات لم تكن في المستوى المطلوب وذلك لسبب بسيط يتمثل في عدم الاهتمام بالإنسان المسؤول عن الصيانة والتسيير وعن التخطيط للمستقبل وفي عدم الاعتماد على اللجوء إلى التقييم المرحلي والشامل لكل ما ينجز في جميع الميادين حتى يتمكن المقررون والمنفذون من توفير إيجابيات عملية البناء والتشييد وتجنب سلبياتها.

سيدي الرئيس،

إننا واقفون بكل عزم وشجاعة في محاربة ظاهرة الإرهاب الإجرامي والوحشي الذي يسهف شعبنا كله بدون تمييز، وإننا نترحم بخشوع وإجلال على أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقطوا ضحايا الإرهاب، كما نتوجه بالتقدير والتنبؤ إلى جميع أفراد قوات أمن الجمهورية بمختلف أسلاكها، وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، الذين يحاربون ليلا ونهارا الإرهاب الوحشي بشجاعة وعزم، وفي نفس الوقت، ننوه بالشعب الجزائري البطل الذي هزم الإرهاب في بلادنا بفضل وعيه وروحه الوطنية العالية.

إن الإرهاب، ظاهرة العشرية الأخيرة، أصاب بدون تمييز دول عديدة من العالم، ومن تلك الحقائق نستخلص أيضا أن الانتصار على هذه الجريمة في بلدان عديدة لم يكن ثمرة جدال وأكثر من ذلك المزايمة، وتقليص عمره يتوقف دوما على صلابة الجدار الوطني لكل الذين يرفضون

6- التقصير أو عدم التوازن في التغطية الإعلامية، خاصة منها التليفزيونية، الأمر الذي جعل المواطن لا يدرك حجم الكارثة ويجهل حتى بوجود مناطق منكوبة في ولايته.

سيدي الرئيس،

هذه الملاحظات وغيرها، بقدر ما تمكننا من تحديد المسؤوليات وتدارك الأخطاء واستخلاص الدروس والعبر للحيلولة دون تكرار التقصير والإهمال، المسؤوليات.

أما فيما يخص حصيلة نشاط الحكومة، فبعد سنة تنفيذ برنامجها، وبالرغم مما حققته من بعض النتائج الإيجابية، إلا أن الواقع يشهد على استمرار معاناة المواطن من مشاكل البطالة والفقر والحرمان والتهميش، وبالرغم من الراحة المالية التي استفادت منها الحكومة، نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات، إلا أن النتائج المحققة، لم تصل إلى المستوى الذي كان يجب أن تصل إليه، فالبطالة ما زالت تنتشر بشكل رهيب في صفوف الشباب إلى جانب اتساع رقعة العمال المسرحين والجهد المالي الذي خصصته الحكومة لامتناس البطالة لم يكن له النفس الطويل ولم يترتب عنه الاستمرارية وخلق الثروات. ذلك لأن المبادرات المتخذة اتصفت بالآنية وطغت عليها الصبغة الشعبوية بدل اقتصادية.

أما اللوم الكبير، الذي يمكن توجيهه للحكومة، فهو عدم تبنيها للكثير من الاقتراحات، التي تقدم بها النواب فيالكثير من المناسبات، سواء عند مناقشة برنامج الحكومة أو مشروع قانون المالية أو قوانين أخرى أو أثناء الزيارات الميدانية للوزراء، بل لم تتكرم الحكومة حتى بالآجابة عن بعض انشغالات المواطنين التي عبرنا عنها من هذا المنبر.

فما هو جواب الحكومة على مطالب سكان ولاية شلف المتعلقة منها مثلا بانجاز المرحلة الثالثة من إعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال أكتوبر 1980 والتخوف المطروح بهذا الصدد أن تتكرر ديمومة الحلول المؤقتة

حيث بالفعل وفور وقوع الكارثة واستجابة لنداء الواجب الذي يمليه علينا واجبا الدستوري والإنساني، انتقلنا إلى المناطق التي تضررت جراء الفيضانات ووقفنا على الخسائر البشرية والمادية، وآزرنا المنكوبين دون أن تشني من عزمنا الحملات والدعايات المغرضة، ذلك التزاما بعهد الوفاء لمن وضع ثقته فينا إلى آخر لحظة من عهدتنا.

سيدي الرئيس،

لقد استنتجنا من الزيارات والمعائنات أن هذه الفيضانات إذا كانت تعتبر كارثة طبيعية وقدر الله المحتوم وقوة قاهرة في نظر القانون، فإن التقصير والإهمال واللامبالاة قد زادت من خطورة الوضع وتأزمه وفي حجم السائر البشرية والمالية.

فالملاحظات التي سجلناها والتي تنطبق بالتأكيد على كل المناطق المنكوبة من الوطن يمكن تلخيصها بالنسبة إلى ولاية الشلف، كالآتي:

1- غياب مخطط عمراني مدروس على المستوى المحلي والسياسة للمدينة.

2- غياب صيانة دورية لمجري المياه والأودية، الأمر الذي ترتب عنه ما حدث، مثلا بمدينة تنس عندما إنحرف الواد في المدخل الشرفي للمدينة لتغمر المياه والأوحال حيا بكامله.

3- بناء مداشر بكاملها في مهد الأودية كما هو الحال في الدشرية ببلدية الظاهرة.

4- البناء بالطوب وما نتج عنه من خسائر بشرية ومادية فيبلدية تلعة والهرفنة وسيدي عكاش، ويني حوى.

5- غياب أون ضعف مخطط الإغاثة والنجدة، الأمر الذي ترك المواطن المنكوب معزولا يعاني ويقاسي الجوع والبرد لأيام عديدة بعد وقوع الكارثة لولا تدخل الجمعيات الخيرية والمحسنين.

جديدة وعلمية للقضاء على العوامل التي من شأنها إحداث مثل هذه الكوارث.

كما نشيد بالقرارات التي اتخذتها الحكومة التي اعتبرت بعض البلديات المتضررة منكوبة، بينما نتساءل عن الكيفية التي اعتمدها السلطات المعنية ومدى إشراك المجالس المنتخبة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

لا بد من إعادة النظر في سياسة الإسكان الريفي، وضرورة القضاء على السكن القصدي وذلك في إطار إعداد مقاييس وتقنيات ملائمة خاصة بالمناطق الجبلية وهذا قصد توفير شروط استقرار السكان في هذه المناطق التي عانت الكثير من جراء التخلف والإرهاب الوحشي.

سيدي الرئيس،

ينبغي على الدولة تعزيز الآليات القانونية والمادية لتثمين دور المجتمع المدني الذي برز من خلال الكارثة الأخيرة، كما عودنا هذا الشعب العظيم أن يكون دائما مضحيا بجهد وماله في المحن.

وعلى الدولة - كذلك - أن تستغل هذه الاستعدادات قصد ترسيخ المواطنة خدمة لترقية اللامركزية والتنمية المحلية.

لقد خصص برنامج الانعاش الاقتصادي حيزا معتبرا للتنمية المحلية، وعليه، فإن المسؤولية الآن ملقاة على الجماعات المحلية وعلى المجتمع المدني، للقيام بدورهم من أجل تجسيد متطلبات اللامركزية وتطوير التنمية المحلية الدائمة.

لكن في حقيقة الأمر، عندما نتحدث عن التنمية المحلية نشير قبل كل شيء إلى الإقليم وخصوصياته.

وانطلاقا من هذه الخصوصيات قد يوضع تصور لمسار تنموي محلي مستديم، هذا التصور يضع في قلب المسار

بالنسبة إلى المناطق المتضررة من فياضات 10 نوفمبر الماضي مع ظهور بواذر طول المكوث في الخيم لأجل غير مسمى.

ومن المطالب التي لم تجد جوابا ولا استجابة من قبل الحكومة، مطلب فتح مطار قواسمية للملاحة الجوية المدنية وإعادة الاعتبار لميناء التنس واقتراح إعادة تشغيل خط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي الشلف وتنس وإعادة فتح الإذاعة المحلية التي كانت تشتغل في عهد الاستعمار، بالإضافة إلى مطلب استصلاح أراضي منطقة اليسرية.

سيدي الرئيس،

هذه المطالب والانشغالات وغيرها تنتظر الإجابة والاستجابة، فهل من إجابة واستجابة؟، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد سيد علي برابحة وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق مفتاحي.

السيد عبد الرزاق مفتاحي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

زميلاتي، زملائي النواب.

لقد مرت الجزائر يوم 10 نوفمبر بمحنة أليمة تسببت في أضرار بشرية ومادية جسيمة، نترحم في هذه المناسبة الأليمة على ضحايا المأساة، كما نتمنى الصبر لعائلات الضحايا والمنكوبين.

وينبغي تقديم العرفان من جديد لشباب باب الوادي وللمؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي على تدخلهم القوي من أجل الإنقاذ ومسح آثار الفياضات، كما ينبغي كذلك مستقبلا العمل بصفة

على مناطق واسعة مشتركة ما بين الولايات الثلاث المذكورة سابقا.

وفي المجال الفلاحي، فإن البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة، من المفروض أن ينبثق من مشاريع مشتركة مدمجة، خاصة فيما يتعلق بمثل هذه المناطق الجبلية.

إن قطاعات عديدة أخرى مثل الصيد البحري وتهيئة الساحل، يجب أن تكون محل مشاوراة وتفكير مشترك بين الولايات المعنية مثل ولايات ساحل الوسط. وفي هذا الإطار، أثنى المشاريع التي تنجز أو المبرمجة في إطار تهيئة موانيء ولاية تيبازة وحماية شواطئها.

سيدي الرئيس،

إنه من غير اللائق أن نذكر ولاية تيبازة دون أن نذكر مزاياها الثقافية والسياحية، إننا نعلم جميعا أن السياحة قد تساهم بقسط كبير في إدماج الرصيد الثقافي داخل الفضاء الاقتصادي، ولا يمكننا، ونحن نتحدث عن مواردنا السياحية والثقافية، أن ننسى الثروات الهائلة التي تزخر بها مواقع تيبازة وتمقاد وجميلة وقلعة بني حماد والطاسيلي وسهل ميزاب، حيث أن وضعيتها المقلقة تتطلب منا أن نوليها عناية كبيرة وتستدعي مراجعة عاجلة للكيفيات التي تسيير بها هذه المواقع.

سيدي الرئيس،

يجب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الاستغلال العقلاني لكل مواردنا؛ البشرية، المالية، المادية، الطبيعية والثقافية من أجل تضميد جراحنا والعمل على إنجاح برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وهذا في إطار قواعد تسيير...

الرئيس: شكرا للسيد عبد الرزاق مفتاحي، وأحيل الكلمة إلى السيد فريد مالكي.

السيد فريد مالكي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

التنموي مسألة الموارد الطبيعية والمالية من جهة والمعنيين في الميدان من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالموارد المالية، فالوضع الحالي مريح نسبيا، وهذا، سيدي رئيس الحكومة، بفضل مواصلتكم الموفقة للسياسة الحكيمة التي انتهجتها حكومات سابقة.

أما بخصوص المعنيين في الميدان، فلا يسعني إلا أن أعبر عن أسفي لمواصلة تهميشهم وأقصد هنا ممثلي المواطنين على المستوى المحلي، وهنا يكمن بيت القصيد، وعلى هذا الأساس فإن مسألة التنمية المحلية لا يمكن فصلها عن باقي المسائل المرتبطة بالمشاركة وتحمل المسؤولية وقدرة إتخاذ القرار، إن مثل هذه السياسة لا بد أن تتبعها إجراءات ملموسة تخص إعادة النظر في الأساليب المعتمدة في توزيع القدرات البشرية والثروات الوطنية وكذا إعادة النظر جذريا في المالية والجباية المحلية.

سيدي الرئيس،

إنني أبارك مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع القانون المتعلق بتهيئة الاقليم، الذي يعتبر ضروريا لوضع تصور وطني متجدد لتهيئة إقليمنا، الذي تندرج في إطاره سياسة التنمية المحلية، بأبعادها التكاملية والتضامنية بين مختلف البلديات والولايات المعنية بمشاكل وأهداف مشتركة، ونذكر على سبيل المثال، ولايات عين الدفلة، الشلف وتيبازة التي تشترك في منطقة سلسلة الظهرة الجبلية حيث يتوجب عليها أن تشترك كذلك في إعداد وإنجاز واستغلال مشاريع تهم هذه المنطقة مثل الطريق الذي يربط الداموس في ولاية تيبازة بتاشة في ولاية عين الدفلة مروراً ببلدية بني ميلك.

وفي نفس الإطار، فإن إنجاز مشاريع سد مسلمون بدائرة قوراية وسد كاف إيدير بدائرة الداموس وإزالة الأوحال من سد مراد، سيكون لهما أثر اجتماعي وإقتصادي كبير

السادة، حبه للجزائر بإيجابياته وسلبياته، تركته استماتته على إعطاء أغلى ما يملك للوطن دون انتظار الجزاء أو الشناء، تركته، أنه ما زال حيا في قلوب أبناء الشعب إلى يومنا هذا، وقد اعتلى يومذاك منصة الملتقى بعض رفقائه منهم من مدح الرجل في خصاله، ومنهم من كان معارضا شرسا له في مجلس الثورة، ومنهم سيدي الرئيس، من سبقته الدمعة قبل أن يتلفظ بأول كلمة في مداخلته، أولئك صدقوا ما عهدوا الله عليه، قدموا ما عليهم، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر.

أردت أن أسترجع ذاكرتي معكم، لأننا أحيانا نصاب بالنسيان في هول ما يجري من أحداث فتختلط الأمور وتنقلب الموازين فيصير الرجال أقزاما والأقزام رجالا، وتبتدع في هذا الزمن أسماء تريد أن تكون في مصاف هؤلاء العمالقة، فتتطاول عليهم وتقذفهم وتنتقد سيرهم التاريخية، لا يمكنني أن أتحدث عن هذا الموقف دون أن يستوقفني شريط الأهوال التي عصفت بهذا الوطن الحبيب طوال السنوات السابقة لعدم الاستقرار المؤسساتي، فقد مر رؤساء، ورؤساء للحكومات، والعشرات من الوزراء، والإطارات داخلة وخارجة من الوزارات، والسياسات المتضاربة والمتناقضة، تتماوج في بحر اللاستقرار، ووضع أمني كان أشبه بحالة حرب غير معلنة.

كان الكل يختفي ليلا وراء قضبان نوافذه وأبوابه المرصدة بالحديد، وكان الشارع مسرحا للخوف والرعب والقتل والدماء والتخريب والحرق، ومن منا أيتها السيدات أيها السادة، لم يصبح يوما على خيراغتيال صديق أو قريب له، ومن منا لم يسر وراء جنازة فقيد له، لكن الجزائر صمدت بالصامدين والراسخين الذين جعلوا أرواحهم رخيصة لحماية الجمهورية.

أما على الصعيد الخارجي فكان الحصار غير المعلن على الجزائر، أمنيا، سياسيا، دبلوماسيا، تجاريا وماليا، سمات بارزة لجر الجمهورية إلى حرب داخلية تتموقع خلالها المصالح الخارجية خدمة لمآربها الاقليمية الجيوسياسية.

أما بعد،
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دخلت لأول مرة رحاب هذا المجلس الشعبي الوطني وعمري لا يتجاوز الواحدة والثلاثون سنة مستخلفا مجاهدا قي قائمة حزب جبهة التحرير الوطني، جئت آنذاك حاملا هموم جيل من شباب منطقتي، ملؤه الطموح والعزيمة، ولم أكن أعرف أن محترفي أجديات السياسة يفرقون بين العمل الحزبي وحب الوطن ولهم القدرة أيضا في الفصل بينهما وقت ما شاءت إرادتهم وكثيرا جدا التنصل من كليهما حسب الانتفاع والأهواء العابرة والمصالح الضيقة، ذلك السلوك الذي يبعث في نفسي الحسرة والتمزق إلى يومنا هذا.

وأنا أحضر تدخلتي تذكرت مقولة أثناء تحضيرتي لأول ملتقى للراحل هواري بومدين بولاية سطيف في سنة 1991، شيخ طاعن في السن بادية على وجهه تجاعيد الزمن ومرارة الدهر وويلات دهاليز سجون الاستعمار حيث قال لي وهو يبتسم " يا ولدي، أن الجزائر التي أنجبت هواري بومدين لن تكون عقيمة على إنجاب رجال آخرين مثله " حينها لم أفقه معاني ذلك الشيخ وما قصد، لأنني كنت أتصور بأن الجزائر لن تنجب أبدا عملاقا مثل بومدين، لأن السياسات المرتجفة آنذاك أرادت أن تمحو ذاكرته وتطمسها من أفئدة شعبه، وكانت إرادات مجنونة حقودة ترتعد كلما ذكر اسمه وتخشى ذاكرة الأموات، فالتاريخ لا يرحم، فمن يمحي غيره يمحي.

رحل بومدين ولم يترك في صندوق التوفير آنذاك غير مبلغ زهيد، لم يترك لا مصانع متربعة على آلاف الأمتار، ولا ورشات بناء متفرعة ولا مؤسسات ولا فنادق ولا شركات مختلطة داخل الوطن أو خارجه ولا ممتلكات عقارية أو منقولة، تركته الوحيدة أيتها السيدات، أيها

سيدي الرئيس،
قبل أن أبدأ مداخلتني، أثنى على الكلمة التي قدمها زميلي ابن ولاية سطيف البار، الذي هز مشاعرنا بالكلمة المتواضعة التي ذكرنا فيها برجال هذا الوطن العظيم، الذي ما زلنا نؤمن أن فيه رجال أقوياء عظماء، ولدوا من رحم المرأة الجزائرية العبقرية الفذة.

سيدي الرئيس،
نحن في بلد كثر فيه الأوصياء، أوصياء على ثوابت الأمة وعلى الوطنية وعلى الديمقراطية وعلى اللغة وعلى الدين، وأنا أقول من هذا المنبر، سيدي الرئيس، وباسم كل جزائرية غيورة على بلدها، كونوا رعدا وبرقا، ابقوا فقط جزائريين موحدين، أوفياء لمثل أول نوفمبر ولهذا البلد الذي كلفنا وكلف الأجيال السابقة النفس قبل النفس.

وبمناسبة الفاجعة الأليمة التي عاشتها بلادنا في الأيام الأخيرة، ومقارنة ومتابعة للفترات التالية منذ عشرية كاملة من الزمن، أترحم على ضحايا الكارثة الطبيعية وعلى كل ضحايا المآسي الوطنية المتتالية التي بليت بها بلادنا، وتحية تقدير وعرقان للجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن ورجال الحماية المدنية، وتحية إجلال وإكبار للشعب الجزائري العظيم الذي وثب وثبة رجل واحد يوم اشتدت المحن، تضامنا مع منكوبي المحنة الأخيرة وما أفجعها، فتعازينا لهذا البلد العظيم.

وندد بالمناسبة، سيدي الرئيس، بالرداءة واستغلال محنة الأبرياء، لأغراض سياسية، فلقد سقطت الأفتنة وانقشع الضباب، وأقول هنا وأنوه بقوة وإلحاح بقرارات الحكومة المتخذة لمواجهة آثار كارثة 10 نوفمبر الأليمة.

سيدي الرئيس، نحن من مدرسة لا تنكر مجهود الرجال، بل نشجع على التواصل والمواصلة، ومن هذا المنبر، سيدي الرئيس، نطلب من سيادتكم الإسراع في النظر في الملفات الحساسة ووضعها على طاولة الحوار والمناقشة لفك هذا اللغز وإسقاط ما بقي من الأفتنة، ومنها ملف

كانت تزهق الأرواح على مرأى العالم، والرأي العالمي يقف وقفه غير المبالي وغير المعني بما يجري، ونعيق الغريان توجه إشارات الاتهام للدولة مرة وللجيش الوطني الشعبي مرة أخرى، وصمدت الجزائر في مسيرتها بإيمان، لأن رجالها كانوا يدركون بأن المحن هي المحك الوحيد لإنجاب العمالقة، واستغل بعض مرتزقة المال، آلام الشعب، لجمع أموال قذرة في أوقات قياسية غير مبررة بأي منطق تجاري أو اقتصادي، في سنوات قليلة أنجبت الأزمة الآلاف من أصحاب المليارات المشبوهة.

تنفسنا الصعداء أخيرا وحلمنا بزيع فجر جديد على أطفالنا كباقي أطفال العالم، ولكن فهمت مقولة الشيخ مؤخرا بعد 11 سنة، أن الجزائر تولد الصناديد من رحم مصائبها، تحركت إرادات حية لإخراج البلاد من هذا النفق المرعب المخيف، والدفع بالديمقراطية إلى الأمام وقبول الاختلاف وتثبيت منهج الحوار، إلا أن الأحداث الأخيرة التي عرفتها منطقة القبائل وبعض الولايات الأخرى منذ حوالي 9 أشهر، فتحت الباب على انزلاقات خطيرة استغله بعض المتطرفين لتجزئة الجزائر والمطالبة برحيل الدرك بصفة كلية والتي تعتبر مؤسسة خاضعة لقوانين الجمهورية، وهالني ما هالني فيها وأنا أزور أحد الشباب في المستشفيات بعد ما أصيب في هذه الأحداث، كان شابا وسيما مثقفا حاملا لشهادة جامعية، عيناه مليئتان بعنفوان الشباب وهو ملقى على سريريه سألته عن...

الرئيس: شكرا للسيد فريد مالكي، وأحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة صابر.

السيدة فاطمة صابر: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد السعيد بن داكير: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تابعنا عرضكم المفصل لحصيلة نشاط الحكومة للسنة الماضية، وفهمنا من خلاله أن حكومتكم تعتبر أن الأوضاع في الجزائر هي على أحسن ما يرام، نحن نقدر الجهود التي تبذلها الكثير من إدارات الدولة، ولكن من واجنا جميعا أن نعترف بأن الجزائر ما تزال تتخبط، بل غارقة، في أزمة عميقة معقدة، لم يشرع لحد الآن في رسم أفق للخروج منها، يكفي أن نذكر، السيد رئيس الحكومة، أن الإرهاب الوحشي ما زال يحصد عشرات الأرواح كل أسبوع، كما يعيش 14 مليون جزائري في حالة فقر مدقع، حيث أن النسبة الرسمية للبطالة تتعدى 35٪ من اليد العاملة، وأن التسرب المدرسي يصل إلى 560.000 تلميذ كل سنة، ويقدر العجز في السكن 7 ملايين مسكنا، مع العلم أن الأحياء القصدية قد اجتاحت كل المدن الكبرى في الجزائر، كما أن التبعية الغذائية تتعدى نسبة 75٪ من قيمة الوجبة الغذائية اليومية للمواطن، وأن الإنتاج الصناعي في الجزائر على وشك الزوال، وكل هذا في ظل توقعات متشائمة جدا فيما يخص نسبة النمو الوطني وحتى الدولي للسنوات المقبلة.

سيادة رئيس الحكومة،

نحن نقول إن لكل منا قسط من المسؤولية على هذه الأوضاع، ولكن نقول أيضا، إن محاولة القفز على المشاكل المطروحة، ماهي إلا لجوء جديد إلى سياسة الهروب إلى الأمام، التي ما انفكت البلاد تعاني أثارها منذ عشرينيتين كاملتين، وأكثر من ذلك فإن الاعتراف الصريح بوجود اختلالات في شتى المجالات، يعني في حد ذاته قبول تحمل المسؤولية كاملة والعمل على تسوية وإزالة هذه الاختلالات، وبالتالي تقبل مسؤولية الإخفاق عند الاقتضاء، وبهذه الكيفية سنساهم جميعا في إرساء تقاليد عصرية في أساليب ممارسة الحكم في الجزائر.

المنظومة التربوية، العقار الفلاحي، قانون الأسرة، وإصلاح الإدارة.

أولا، ملف إصلاح المنظومة التربوية، سيدي الرئيس، فأقول لك، أين وصل هذا الملف والذي كلف الملايين لدراسته، هذا بإيجاز.

ثانيا، العقار الفلاحي، فهو الآخر ملف يساهم في حل أزمة الجزائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا، إصلاح الإدارة،

في إطار الهيكلة أين وصلت القوانين الأساسية، ومن أهمها قانون الولاية فالوالي يعين بمرسوم وكذا الأمر بالنسبة إلى رئيس الدائرة وحتى المدير التنفيذي، والصلاحيات متضاربة ومتداخلة، فيجب، سيدي الرئيس، الإسراع بهذا القانون للحد من بعض التجاوزات.

رابعا، ملف قانون الأسرة،

يعد هذا الملف من بين الملفات التي تحدد هوية المجتمع، والذي كثيرا ما كانت المرأة ضحيته، هذه المرأة، سيدي الرئيس، التي ساهمت بقوة في بقاء الجمهورية إلى يومنا هذا، وهي تطالب اليوم بإلحاح إيلاء الكفاءات النسوية عناية أكثر لخدمة البلاد والعباد.

كلمتي الأخيرة، سيدي رئيس الحكومة، أوجه لكم دعوة خاصة لزيارة ولاية غليزان لتكونوا شهود عيان على الأراضي الخصبة الجافة التي تتن من الجفاف، رغم وجود ثلاثة سدود تحتوي على مياه غزيرة، حيث تعتبر الولاية من أغنى الولايات التي تتوفر بها المياه، وأن تكونوا مصحوبين بالسيد وزير الفلاحة ووزير التضامن وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد، وشكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيدة فاطمة صابر، وأحيل الكلمة إلى السيد السعيد بن داكير.

الرئيس: شكرا للسيد السعيد بن داكير، وأحيل الكلمة إلى السيد بوعلام بوزيدي.

السيد بوعلام بوزيدي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة وزير العدل،

السيد وزير الدولة وزير الداخلية،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تحية أخوية وبعد،

أرى من واجبي أن أتقدم بالتهنئة باسمي الخاص ونيابة عن مناضلي ومناصري ومحبي التجمع الوطني الديمقراطي وكذا مواطني ولاية تيبازة، إلى منكوبي وعائلات ضحايا الكارثة الطبيعية التي ألمت بالوطن بتاريخ العاشر نوفمبر 2001، راجيا من المولى العزيز أن يلهمهم جميل الصبر والسلوان ويحفظ الجزائر من أي مكروه.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أنوه بذلك التضامن الجماهيري الواسع مع منكوبي وعائلات الضحايا، بالإضافة إلى تدخل السلطات العمومية، خاصة الجيش الوطني الشعبي، الأمن الوطني، المجالس المنتخبة، المجتمع المدني والسياسي، الاتحاد العام للعمال الجزائريين - الذي يكون دائما أول الحاضرين في الميدان - والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، وكل القوى الوطنية والاجتماعية الذين ساهموا في التكفل بانشغالات المنكوبين، وعملوا على محو آثار الكارثة الطبيعية، وإعادة تطبيع الحياة من جديد على مستوى المناطق المتضررة.

إن الظرف الصعب الذي يواجهه المجتمع الجزائري يفرض علينا جميعا، كل من الموقع الذي يحتله، أن نركز اهتمامنا على ما يضمم الجراح ويعيد البسمة للعائلات المنكوبة، ويساهم في محو آثار الكارثة ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة، بعيدا عن أي استعمال سياسي أو

إن الذي يقبل بتحمل المسؤولية يجب أن يقبل أيضا المحاسبة. وإذا وجب الاعتراف بأن التراكمات التي تعانيها الجزائر ليست وليدة اليوم، فيجب القول أيضا، إن النقص في شرعية الحكم القائم في الجزائر والضعف المنجر عنه في أداء الحكومات المتعاقبة، يعد السبب الرئيسي في استمرار الأزمة وتعقيدها.

سيادة رئيس الحكومة،

إن انشغالنا الأساسي اليوم لا يكمن في تحديد مدى مسؤولية الحكومة الحالية في تفاقم الأوضاع التي آلت إليها البلاد، إنما يكمن في مسؤوليتها الكاملة بالأقل في قضيتي أزمة منطقة القبائل ومخلفات كارثة باب الواد، بل انشغالنا اليوم هو أخذ العبرة والعمل على تفادي أخطاء أخرى ترتكب اليوم وتكون لها انعكاسات خطيرة في المستقبل على استقرار البلاد.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نقول، إن السياسات المنتهجة حاليا على الصعيد الداخلي أو الخارجي، غير ملائمة لتهيئة الأوضاع الضرورية للخروج من الأزمة، بل نخشى أن تكون عواقبها وخيمة على الشعب الجزائري، وبالفعل، ماذا يمكن أن نتظر من سياسة خارجية، هم أصحابها الوحيد هو البقاء في السلطة، حتى لو تطلب ذلك بيع الجزائر بأسعار بخسة؟ وماذا يمكن أن نتظر من هذه الهرولة للتعجيل بإبرام اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، لما نعلم أن تفكيك الحماية الجمركية للاقتصاد الوطني هي الشرط الأساسي لهذه الاتفاقية، وبالتالي سيقضى نهائيا على ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية، سواء أكانت عمومية أم خاصة، فما هو المقابل المرتقب من تسليم مفاتيح السوق الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، علما أن الجزائر ليس لديها فائضا في الإنتاج الفلاحي والصناعي والخدماتي، يحتاج إلى أسواق خارجية، لا حاليا ولا حتى على المدى المتوسط، فماذا يمكن للمواطن أن ينتظر مما أطلق عليه تسمية إصلاحات الدولة والعدالة، عندما نعلم أن رموز الفساد استحوذت على أعلى مؤسسات الدولة، وماذا يمكن أن ينتظر المواطن من سياسة اقتصادية، محورها الأساسي هو التخلص مما تبقى من أملاك...

التمثلة في العدالة الاجتماعية والمجتمع الديمقراطي التعددي.

تمكين المواطنين من المساهمة في ضبط وبلورة خطط تنمية جوارية، من شأنها أن تعكس روح المبادرة محليا، وتواجه الفقر الذي يشكل خطرا محدقا على العالم الريفي.

تحسين شروط عمل وحياة أعوان الدولة والموظفين وكل العاملين بقطاع الوظيف العمومي وكذا المرافق العمومية.

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية، فأرى ضرورة استعادة الدولة لدورها كمحرك للتنمية من جديد، لا سيما في هذه المرحلة بالذات، وهذا من خلال تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة، وإعادة الاعتبار للأداة الإنتاجية العمومية المثقلة بالديون والأعباء الاجتماعية وحرمانها من القروض.

ونحذر بالمناسبة، من المنافسة غير القانونية للمنتوج الوطني من مخاطر التجارة الموازية، باكتساح السوق المحلية بسلع ذات أسعار ضعيفة، وكذا انتشار القطاع غير المنظم الذي يقوم بإغراق السوق بمنتوج لم يدفع الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، وهو ما يشكل خطرا على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المنتجة، عمومية أم خاصة.

ولا يتسع المجال هنا، للتذكير بالقطاعات التي استنزفت طاقاتها الإنتاجية والتشغيلية مثل قطاع النسيج الذي فقد تقريبا ما لا يقل عن 300.000 منصب شغل، وقد تغلق الوحدات المتبقية أبوابها إذا ما استمر النزيف، نتيجة الاستيراد العشوائي والذي لا يكلف صاحبه إلا مكتب وفاكس وهاتف نقال وكاتبة غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، هذا في الوقت الذي تضمن فيه المؤسسة الاقتصادية المنتجة -العمومية أو الخاصة- التراكم ومناصب الشغل، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي، وهنا، لا بد لي أن أنقل إلى السيد رئيس الحكومة، المعروف بخصال الحوار والتشاور والإصغاء نداء

غاية انتخابية، وأتوجه بهذه المناسبة، بتشكراتي الخالصة إلى السيدة والي ولاية تيبازة، وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي وكل منتخبي التجمع الوطني الديمقراطي لولاية تيبازة على وقوفهم بجانب إخوانهم المتضررين في هذه المأساة الوطنية، كما أشكر السيد وزير التضامن الوطني على المجهودات التي بذلها من أجل مواطني ولاية تيبازة.

يقتصر تدخلنا هذا، بالنظر إلى ضيق الوقت المخصص لي، على بعض الأوجه الاجتماعية وذلك لارتباطها الوثيق بحاضر ومستقبل قضايا الأمة الجزائرية، سياسية كانت أم اقتصادية.

أولا، العدالة: يجب أن يعكس مسار الإصلاحات الجارية على مستوى قطاع العدالة منذ مدة، رغبة المجتمع الجزائري في ترسيخ منظومة عدلية تؤسس المجتمع المدني، ومبينة على تقريب إدارة العدالة من المواطن وتكريس الديمقراطية، واحترام الحريات العامة والفردية وتنفيذ الأحكام الصادرة عن جهاز العدالة.

وفي هذا الإطار، أرى من الواجب أن أنوه بالجهد المبذول من قبل السلك القضائي والإداري وكل العاملين بالقطاع، يتقدمهم، السيد وزير الدولة وزير العدل أحمد أويحي، بغية تمشين مرفق العدالة في حياة الأمة وجعله القاطرة التي ترسي مناخ الحرية والثقة المتبادلة للخوض في مختلف القضايا، والتكفل بجميع الانشغالات التي تطرح على مجتمعنا في هذه المرحلة من مراحل نموه وتقديمه.

ثانيا، التنمية الاقتصادية وإصلاح هيكل الدولة: إنه بقدر اهتمامنا بضرورة إصلاح هيكل الدولة ومهامها في هذا الظرف تحديدا، فإن الأولوية يجب أن تنصب على المحاور الآتية:

تفعيل دور ومكانة قطاع الوظيف العمومي وتحسين أداءات المرافق العمومية ذات الارتباط الوثيق بالحياة اليومية للمواطن.

تكييف الإصلاحات الإدارية ومتطلبات التنمية الشاملة،

وفعال للتنمية الاقتصادية الشاملة في فضاء ملائم يساهم في تحقيق الانسجام الوطني، وإعادة الصورة الحقيقية للجزائر في المحافل الدولية.

سيدي الرئيس،

فيما يخص قطاع العدالة، فإن بيان السياسة العامة أكد على إصلاح هذا القطاع في إطار دولة الحق والقانون، حيث تكون العدالة مستقلة وفعالة في مراميها، وتكون قراراتها مطبقة على أرض الواقع، ومحترمة من قبل الجميع، وفي هذا الباب يجب التركيز على محاربة الآفات التي أهلكت مؤسساتنا، والمتمثلة في انتشار ظاهرة الرشوة والاحتيال والمحسوبية وسوء استعمال ممتلكات الدولة، فكل هذه الظواهر أكد عليها، السيد رئيس الجمهورية، في تدخلاته العديدة لغرض إزالتها واسترجاع الدولة والثقة الكاملة للمواطنين في مؤسساتهم، وهذا يستلزم منا جميعا، إرادة قوية لبلوغ هذا المسعى النبيل.

سيدي الرئيس،

بالرغم من المعطيات الإيجابية التي جاء بها البيان، تبقى ناقصة، إذا لم نسع إلى بدائل أخرى خارج المحروقات، وتتمثل هذه البدائل في قطاع الفلاحة، هذا القطاع الذي مازال يتميز ببطء وضعف المردودية، وهذا ما يستلزم منا جميعا دعم التنمية المحلية الفلاحية، الهادفة إلى التحسين المستمر لإطار المعيشة والإنعاش الاقتصادي وتثمين وسائل النجاح المحلية، والتحكم في مجال المياه، وإنجاز المنشآت الأساسية للاتصال، وإقامة نشاطات إنتاجية متعددة، والتركيز على التنمية ذات الطابع البيئي والطاقي، بالإضافة إلى تسجيل برامج تخص قطاع الصيد البحري وتنمية الغابات، وإعادة الحيوية للمناطق الريفية بغرض التصدي للنزوح الريفي الذي أضحى يهدد كل المدن، وإعادة تأهيل القرى الريفية المهجورة بسبب الإرهاب، كما يجب القيام بأعمال استصلاح مساحات جديدة خصوصا بالهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية، على قدر ممكن من الاستمرارية في هذا الاستصلاح، مع تطوير وسائل البحث في الميدان الفلاحي وتعميم الخبرات في مجال الإرشاد الفلاحي

المصلحة العامة، لا سيما إذا ما تعلق الأمر بمصلحة العمال والإنتاج الوطني، مخاوف عمال ونقابي ومسيري المؤسسات العمومية من النتائج الوخيمة التي سيفرزها قرار تخفيض الحقوق الجمركية على المواد المستوردة الجاهزة، ورفع هذه الحقوق بالنسبة إلى المواد الأولية التي تستعملها القطاعات الصناعية من نسبة 05٪ إلى 15٪، بالإضافة إلى إلغاء نظام القيمة المحددة إداريا، من نتائج سلبية تعود على المنتج الوطني...

الرئيس: شكرا للسيد بوعلام بوزيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مياد.

السيد محمد مياد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أشرع في تدخلتي أترحم على إخواننا الذين ذهبوا ضحية الكارثة الطبيعية التي أصابت بلادنا يوم 10 نوفمبر الفارط وأتمنى لذوهم الصبر والسلوان "إنا لله وإنا إليه راجعون".

أشكر في البداية، السيد رئيس الحكومة، والطاقم المرافق له، على ما بذلوه من جهد لتحضير هذه الوثيقة التي نحن بصدد مناقشتها وإثرائها، لكونها تنفرد بميزة علمية، حيث تطرق السيد رئيس الحكومة، إلى كل المسائل بكل موضوعية وعقلانية، من حيث تحديد الأهداف في إطار نظرة مستقبلية واضحة، تستنتج قواعدها من تشخيص دقيق للوضع الحالية للبلاد، ومن هنا نلاحظ أن بيان السياسة العامة، جسد الأهداف الحقيقية لبرنامج الحكومة، ومنها تحسين وتيرة تنمية الاقتصاد الوطني، لا سيما التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإحداث انطلاقة جديدة للاستثمار الوطني والأجنبي، بغية تقليص ظاهرة البطالة، وإعطاء دفع جديد

الاقتصادية، لا بد من البحث عن الحلول المناسبة لمشكل البطالة، وخاصة حق المتخرجين من الجامعات، والحفاظ على مناصب الشغل الحالية، وهذه الحلول هي تكيف الآليات التنظيمية الخاصة بعالم الشغل، وتنظيم نشاط الوكالات الخاصة بالتشغيل، والبحث عن الإنسجام بين مختلف البرامج الموجودة، ووضع نظام معلومات في ميداني التشغيل والبطالة، وكذا إنشاء وترقية المؤسسات المصغرة، وخاصة في المناطق النائية والمحرومة التي تنعدم فيها فرص الاستثمار، وإعفاء الشباب من الرسوم بهذه المناطق، وإنشاء جهاز المتابعة ومراقبة المشاريع المقترحة وإعداد برنامج دقيق لترقية هذه المؤسسات حتى تكون لها القدرة على التكيف والمنافسة شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد محمد مياذ، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد ابن الشيخ الحسين.

السيد عبد الحميد ابن الشيخ الحسين: شكرا سيدي الرئيس.

السيد المحترم رئيس المجلس الشعبي الوطني، معالي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، ومعاونيهم، زميلاتي، زملائي.

أتقاسم مع زملائي النواب كل مشاعر المواساة لضحايا الكارثة الوطنية لباب الواد، وبعض الولايات من الوطن. وأبدأ مداخلتني بمسلمة جوهرية تتمثل في أنه لا رفعة للجزائر، وللجزائريين، إلا بتحقيق جملة من المقاصد والغايات أهمها:

أولا، الحسم النهائي، وإلى الأبد للإرهاب ولكل الهياكل التي توظفه باستخدام كل الوسائل المتاحة للدولة، ثانيا، تجاوز حالة التردد في تطبيق الإصلاحات، ثالثا، العمل على بلورة سياسة فعالة للتضامن الوطني.

السيد الرئيس، من المؤكد أن هذه الغايات، ليست معزولة عن بعضها البعض، وهي مقيدة باعتمادات متبادلة من شأنها أن توفر للجزائر موقع الوجود المتميز في الألفية

لاختيار البذور واستعمال الطرق التقنية الحديثة والأسمدة وتحسين مردودية الأراضي، ولا بد من دعم الزراعات الاستراتيجية خاصة الحبوب، ودعم وتشجيع منتوجات الحوامض والتمور، وفي آخر هذه الفكرة نشمن ما جاء في البيان بشأن تصفية ديون الفلاحين المقدر مبلغها 14 مليار دينار، وهذه الإجراءات المشجعة ستمكن لا محالة الفلاحين من استعادة قدرتهم المالية وتحفزهم على تحسين الطاقات الإنتاجية.

سيدي الرئيس،

فيما يخص المنشآت القاعدية، فإن الرهان الحقيقي الذي تبني عليه التنمية الوطنية الشاملة وجلب الاستثمار، يكمن حسب رأيي في شبكة الطرقات وبالأخص في المدن الداخلية ومنها الطريق السريع، شرق وغرب، وفي هذه النقطة نرجو منكم، السيد رئيس الحكومة، أن تولوا اهتماما ودعما للطريق الرابط بين ولاية تيسمسيلت وعين الدفلى لفك العزلة المضروبة على ولاية تيسمسيلت بسبب بقاء الأشغال بهذا الطريق منذ سنوات.

أما فيما يخص الجماعات المحلية، فإنني أثنى ما جاء في بيان السياسة العامة بخصوص ترقية فكرة لا مركزية الجماعات المحلية، ومراجعة قانوني البلدية والولاية، للذين أصبحا لا يسايران التطورات الحاصلة ويعيقان السير العادي لهذه الهيئات.

ونرجو أن تتواصل الجهود في مجال تطهير ديون البلديات، على أن يراعى في ذلك معايير موضوعية لتطهير هذه الديون، وحث الجماعات المحلية على المبادرة باقتراحاتها في موضوع تحديد المشاريع الانمائية الناجعة والمساهمة في الفعلية أثناء إعداد المخططات التنموية البلدية لدرائتها بواقعها من حيث الإمكانيات والاحتياجات، وإرساء ثقافة جبائية محلية تمكن الجماعات المحلية من التحصيل الضريبي.

سيدي الرئيس،

للحد من الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات

وسنعمل جاهدين على بلورتها ميدانيا، ومع القوى الإيجابية نقرر، ومعها نبني ونسير.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن معاناة الفئات الأكثر حرمانا من أبناء هذا الوطن من جراء التوترات الاجتماعية الحادة، ورغم تجربتنا الغنية بالدروس، فإننا نلاحظ الاستمرار في تبني بعض الأطراف لخطاب المزايدة والافتراء على المكاسب، باقتراح حلول خيالية ووهمية، وقد تدفع المواطن البسيط إلى المزيد من الإحباط وفقدان الثقة في الدولة.

إننا ندعو المواطن الكريم إلى الحذر من هؤلاء المتلاعبين بمشاعره، والمتاجرين بمعاناته.

سيدي الرئيس،

إن ما حدث اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر وما خلفه من انتكاسات اقتصادية ومالية، تبين بوضوح كيف أن الأعمال الإرهابية قادرة على إحداث ارتجاجات خطيرة تمس واحد من أقوى اقتصاد في العالم وتؤثر في الاستثمار بسبب تردي المناخ الاقتصادي العام، إن التعامل مع تلك الأحداث يبين لنا كيف نجح الشعب الأمريكي من تجاوزها من خلال التعبئة والتجنيد مع الاستفادة، طبعاً، من دعم مالي عالمي لم يسبق له مثيل، وماذا عن الجزائر؟ كنا لوحدنا نقاوم الإرهاب بيد، ونعيد بناء ما خربه باليد الأخرى، كنا لوحدنا نقاوم، والعالم يتفرج، بل ويتساءل من يقتل من؟ والآن وبعد أن اتضحت الأمور، وسقطت الأقنعة نتساءل كيف السبيل للنجاح في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سأسترشد بما جاء به السيد عبد الكريم حرشاي وزير المالية السابق، والمستشار الاقتصادي للسيد الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، حينما قال "طالما أننا لا نستطيع أن نغير في كثير من الأمور، دعونا نعمل مثل الأمريكيين، نتجدد كجزائريين ولو لبعض الوقت، الوقت الكافي لإنجاز الإصلاحات وإنجاح برنامج الاقلاع الاقتصادي".

الثالثة إذا ما نجحنا في التأليف والمزج بينها، إن الحسم النهائي لمسألة الإرهاب، لا يعدو في الواقع أن يكون تجسيدا للخيارات الإستراتيجية التي تتمثل في الحماية المطلقة للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية من المخاطر الأصولية، وفي نفس الوقت، العمل على مواجهة كل المحاولات والمساعي الرامية إلى استحداث قنوات وشبكات ظاهرة ومخفية ترمي إلى إعادة هيكلة أولئك الذين أوصلوا الجزائر إلى الخراب والدمار، بل وألقوا بها إلى الهاوية، أما بخصوص تجاوز حالة التردد في تطبيق الإصلاحات الشاملة، نعتقد أنه ليس من باب التكرار القول، أن أي تردد أو تأجيل من شأنه أن يولد انزلاقات ومخاطر ستضاعف من الفاتورة التي ستتحملها الفئات الأكثر حرمانا.

سيدي الرئيس،

يجب علينا الاعتراف أن الوضع الراهن للاقتصاد الوطني، يعكس بجلاء حالة الترقب والانتظار للشروع في أحداث التحولات المرغوبة، والتي طال انتظارها، إن الجدل القائم بخصوص المحتوى وطابع الإصلاحات الهيكلية وأنماطها العملية، قد أفرز العديد من الاختلالات، مست قطاع الإنتاج والاستثمار وحركة رؤوس الأموال والإدخار... إلخ.

إننا نعيش مفارقة غريبة مقارنة بالعديد من بلدان آسيا وأوروبا الشرقية سابقا، إن هذه البلدان لا تتوفر على الموارد والموقع الجيوسياسي مثلما تتوفر عليه الجزائر، ومع ذلك فقد بلغت تلك البلدان درجات عالية من الرقي والرفاهية.

إننا مدعوون اليوم إلى مساءلة أنفسنا، لماذا فشلنا في بلوغ المرغوب من النتائج مقارنة بمثل ما تحقق في تلك البلدان؟ إن هذه المسألة موجهة بالدرجة الأولى لكل القوى الإيجابية الواعية بالرهانات والتحديات التي تواجهها في مجال الإصلاحات، وبالنسبة إلينا في التجمع الوطني الديمقراطي فالخيار محسوم ولا رجعة فيه، لقد بدأنا الإصلاحات في إطار توجهات التقويم الوطني،

إنه في اعتقادي، وإن كانت النظرة المستقبلية أمرا بالغ الأهمية، نحبذنه وندعوا إليه حتى نتجنب العفوية في الأداء ونضمن نتائج أكثر واقعية وفق استراتيجيات مسبقة، فإن ما يهمنا أكثر هي النتائج التي تمس المواطن مباشرة، فذلك يكون أحسن رد، لأنه يعكس الواقع المعيشي، وأفضل مؤشر على بلوغ الأهداف.

إنه لا يعقل أن ننكر المجهودات التي بذلت، وما زالت تبذل، فذلك ليس من شيمنا، إلا أن ذلك لا يعطينا من المطالبة بنتائج تلك المجهودات، حتى نعرف بالضبط نسبة الإنجاز، ونعرف بالمقابل إن كانت هناك عراقيل وعقبات، فإن كانت موضوعية قبل العذر، وإن كانت نتيجة خلل أو تهاون في هذا القطاع أو ذاك نحمل أصحابها المسؤولية، لكي نكونوا درسا وعبرة لغيرهم. إن النجاح الحقيقي لأي برنامج، هو ذلك الذي يعكس على حياة المواطن محققا تطلعاته المشروعة في الشغل والتدريس والصحة، وغيرها من الخدمات.

سيدي الرئيس،

إنه ومهما كان نوع البرنامج، فإن نجاحه يبقى رهين عوامل أخرى لا بد من توفيرها، ويأتي على رأسها الاستقرار السياسي والأمني، وشرعية المؤسسات، وثقة المواطن في القائمين على شؤونه، فهل توفرت هذه الشروط...؟

سيدي رئيس الحكومة،

إن حكومتكم تعهدت أمام نواب هذا المجلس بأن تعمل على إرساء الديمقراطية، ودولة القانون، ولعل ما هو مبرمج من انتخابات خلال سنة 2002 يشكل محكما حقيقيا، لترجمة ذلك التعهد وتلك الإرادة إلى واقع، فهل ترفعون التحدي؟

سيدي الرئيس،

لقد رصدتم للانتخابات القادمة مبلغ 900 مليار سنتيم وهو مبلغ ضخم، ولا أظنه فائضا من خزينة الدولة، ولكنه وفر على حساب أفواه جائعة وأجساد عارية، وإنه من باب

السيد الرئيس، بخصوص مسألة بلورة سياسة فعالة للتضامن الوطني دعونا نذكر بأن البعد الاجتماعي هو واحد من المرتكزات الجوهرية لخيارات التجمع الوطني الديمقراطي على أساس أنه فضيلة من الفضائل الأخلاقية والحضارية للشعب الجزائري، وإذا قلنا بأنه يتعين على الدولة أن لا تحل محل المجتمع في مسألة التضامن الوطني، فإننا نؤكد على دورها في توجيه التضامن، نحو الفئات الأكثر حرمانا، وبهذه المناسبة أريد أن أذكر المسؤول الأول لقطاع التضامن الوطني بأن هذا القطاع لا يجب أن يكون له أي لون سياسي وإذا افترض، معالي الوزير المعني، بأنه يجب أن يكون للتضامن الوطني لون، فإننا نقترح عليه أن يختار لون الدولة الجزائرية.

سيدي رئيس الحكومة،

قبل أن أختتم مداخلتني، دعني أعبر لكم عن تقديرنا، وسعادتنا بما حققتته زيارتكم لولاية قسنطينة ولكن اسمحوا...

الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد ابن الشيخ الحسين، وأحيل الكلمة إلى السيد شعبان سماعلي.

السيد شعبان سماعلي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

الزميلات، والزملاء النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،

اسمحوا لي في البداية أن أبدأ من حيث انتهيتهم في بيان السياسة العامة، حيث جاء فيه "أن بيان السياسة العامة بحكم طبيعته نظرة مستقبلية أكثر مما هو حوصلة نشاط".

مكشوف، حيث دعت إلى تمييز المسلمين عبر العالم الغربي ببطاقات خاصة، فهل نرضى بذلك...؟ ولعل الكيل بمكيالين في الموضوع الفلسطيني خير شاهد، إذ صنف المجاهدين من أجل المقدسات دفاعا عن كرامة الوطن والأمة ضمن قائمة الإرهابيين، فأين الشرعية الدولية ياترى وأين دولتنا كدولة ذات قيم، وذات حضارة؟

إن الشعب الفلسطيني المجاهد يمر بمرحلة تصفية عنصرية ينفذها شارون وترعاها أمريكا، ولم يبق أمام أبطال الانتفاضة إلا أن يفجروا أجسادهم الطاهرة، وهم في عمر الزهور دفاعا عن الأرض والعرض، وأمام هذا الخطر وهذا التنكر الدولي المخجل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فإن الجزائر مطالبة بحكم رصيدها الجهادي ووقوفها إلى جانب الشعوب المستضعفة، أقول مطالبة أخلاقيا وشرعيا بالمساندة اللامشروطة والتحرك اللازم لتطبيق مقررات الشرعية الدولية، ثم لا ننسى أن إعلان قيام دولة فلسطين كان على أرض الجزائر المجاهدة الطاهرة.

سيدي الرئيس،

في الأخير هناك تخوف يتعلق بالمشاريع التي برمجت في قانون المالية لسنة 2002 إثر انخفاض سعر البترول، وما لحق بالوطن إثر الكارثة الأليمة، فما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها حتى نضمن التمويل اللازم لتلك المشاريع؟

أشكركم على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد شعبان سماعلي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد زقري.

السيد أحمد زقري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

المسؤولية التاريخية عليكم وعلينا ألا نصرف دينارا واحدا على عملية انتخابية لا طائل من ورائها، إني كمواطن أرفض ذلك، ولا أشك في أنكم ترفضونه مثلي، باعتباركم مواطن ورئيس حكومة في آن واحد.

سيدي الرئيس،

إن المصالحة الوطنية التي هي مطلب رئاسي وحكومي، وحزبي، وقبل ذلك مطلب شعبي مازالت في حاجة ماسة إلى عمل جذري ومخلص وجدي ومتواصل، لبلوغ الأهداف وقطع الطريق أمام المقتاتين من الأزمات، ولا بد في هذا السياق من تحلي الجميع بالشجاعة السياسية اللازمة لتناول الملفات العالقة، مثل ملف المفقودين. وعودة المطرودين من العمل والحاصلين على أحكام نهائية، وتسوية وضعية المواطنين الممنوعين من الخروج ومغادرة التراب الوطني، والتكفل بضحايا المأساة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن ما يحدث في منطقة القبائل يتطلب عملا جادا ومسؤولا، يكون هدفه سوى المصلحة العليا للوطن، نحن نرحب بكل حوار جاد ومتحضر بين الجزائريين، بشأن كل القضايا شريطة أن يكون ذلك بشفافية كاملة ومسؤولية واضحة، وأن تطلع المجموعة الوطنية على كل الإجراءات المتخذة لحل هذا المشكل حتى نتفادى سياسة الأمر الواقع، ونتحاشى إرساء سابقة قد تستغل مستقبلا لإثارة توترات مماثلة في مناطق أخرى، لا قدر الله، إننا نرفض تفتيت الوطن مهما كانت الشعارات المرفوعة، لأن في ذلك إساءة ما بعدها إساءة لقوافل الشهداء والمجاهدين الذين لم يفرقوا يوما بين منطقة وأخرى من هذا الوطن الحبيب.

سيدي الرئيس،

إن ما تتعرض له الهوية العربية والإسلامية من إهانة على مستوى العالم الغربي يبعث على القلق، ويلزمنا كدولة صاحبة رصيد حضاري وجهادي عظيم أن نتحرك للدفاع عن تلك الهوية لنزيل ما يسعى الأعداء لتلطيخها به، ألا يكفي ما دعت له بعض الجهات من تمييز عنصري

لم تساعد أي حكومة الوكالات السياحية، ماعدا حكومة المرحوم السيد قاصدي مرياح، رحمه الله، الذي فتح لهم المجال لشراء سيارات بالتقسيط، لذلك سيدي الرئيس، نقترح منح رخص لشراء السيارات دون 6 سنوات لنتمكن الوكالات السياحية من شراءها، وإلا فإنه لايمكنها شراء سيارة من نوع (4+4) بمبلغ 400 مليون سنتيم.

فلو منحت لهم هذه الرخصة لسنة أو لسنتين لتمكنوا من شراءها دون اللجوء إلى القرض، هذا بالنسبة إلى قطاع السياحة.

أما بالنسبة إلى قطاع الفلاحة، فإننا نشتم ما جاء به الوزير، ونشكر مسيري القطاع الفلاحي على المجهود المبذول في جميع أنحاء الوطن، خاصة بشأن الأراضي الفلاحية، أما بخصوص مربى الماشية، سيدي الرئيس، يمكن حل مشاكل هذه الفئة بحوار جاد، حيث لم يستفد مربى المواشي والإبل، من إعانة، ماعدا في السنة الماضية، حيث تعتبر نعمة من عند الله، وتمثلت هذه الاستفادة في حصولهم على مبلغ 20 ألف دينار لكل ناقه، لكن لا ندري كيف تغيرت الأمور؟.

نتفق، سيدي الرئيس، بشأن هذه المبالغ أن البعض من مربى الإبل قدموا تصريحاً كاذباً بامتلاكهم لنياق، لكن على الأقل إذا لم تقدموا هذه الإعانة في شكل مبالغ مالية، فقدموها في شكل علف، خاصة لمربى المواشي.

سيدي الرئيس، نعلمكم أنه في السنوات السابقة، نحن سكان الجنوب، كنا نمول الدول المجاورة مثل ليبيا، والتي أصبحت اليوم تموننا، حيث أصبحنا نجلب البعير من هذه الدولة، وكنا نبيعها سابقاً في هذه الدولة بمبلغ 5 ملايين سنتيم، أما اليوم فقد أصبح سعره في هذه الدولة دائماً مليون سنتيم، لأنهم اهتموا بتربية الإبل.

السيد الرئيس،

نحن نقول هذا الكلام لأننا مربين منذ نعومة أظافرنا، لا بد أن تستمعوا للذين لديهم خبرة في هذا الميدان وتساعدوهم.

السيد رئيس الحكومة وأعضاؤها،

السيدات والسادة الصحفيين،

زميلاتي، زملائي،

سلام الله عليكم، تقبل الله صيامكم وقيامكم.

سيدي رئيس الحكومة،

نتقدم بتعازينا الخالص لضحايا مأساة شهر نوفمبر، وضحايا الإرهاب بصفة عامة.

سيدي الرئيس،

نتقدم بشكرنا الخالصة لرجال الأمن، والحماية المدنية والجيش الوطني الشعبي على المجهودات التي قاموا بها.

سيدي الرئيس،

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نؤمن بما بذلته جميع الحكومات من مجهود، وسهر على إعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

سيدي الرئيس،

لا أحد ينكر ما جاءت به هذه الحكومة الحالية، والحكومة السابقة، أنا شخصياً الشيء الذي لم أفهمه حقيقة هو أن كلما جاءت بشيء إلا وحلت مصيبة بالبلاد، فيقع اللوم على الأشخاص وكأن من كان وراء الكارثة شخص وليس الله، ثم إنه لا يمكن لأحد توقيف مصائب الرحمن.

أظن سيدي الرئيس، أنه علينا أن نتخذ من ذلك عبرة للتهيء إلى مصائب أخرى لا قد الله.

سيدي الرئيس،

يمكن تقديم بعض الملاحظات متعلقة ببعض القطاعات، ومنها قطاع السياحة.

سيدي الرئيس،

نتمنى مسح ديون الوكالات السياحية، كما تم مسحها عن الفلاحين؟ لأن الجزائر منذ استقلالها، سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

فيما يخص تهريب المخدرات، فبالإضافة لما قاله الإخوة، فإنني والله، لم أفهم كيفية تهريب المخدرات هذه، لأننا قدمنا ملفات تتعلق بالموضوع في ولاية إليزي إلى إدارة الجمارك، وقلنا لهم كذلك نحن مستعدين للتعاون معهم بواسطة رجال يعرفون الطرقات جيدا، فكان ردهم أن الوزير رفض هذه الملفات، لا أدري لماذا يرفض الوزير الملفات المتعلقة بولايات الجنوب؟ وأحيانا نجد أفراد من رجال الجمارك يبحثون عن الطريق الصحيح ولكن لا يفلحون في ذلك، لأنهم يستعينون برجال لا يعرفون الطريق جيدا، وربما تتعرض فرقة الجمارك إلى التيه من جراء ذلك، وبعد هذا نقولون لنا أن الوزير رفض الملفات. هذه مغامرة بالأشخاص، سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

صراحة، ومهما كانت المحن والصعوبات التي تواجهها البلاد، وما صاحبها من صخب سياسي وإعلامي، لا يمكن لأي عاقل أن ينكر ثمار سياسة التحاور والتشاور التي انتهجتها الحكومة بصدق، وميزت عملها اليومي طيلة هذه الفترة، والتي ساهمت بقدر كبير في تنسيق الجهود وتجنيد الطاقات، والتكفل بالمشاكل المطروحة، وتبني الملفات الوطنية ومعالجتها بالإمكانات المتوفرة وبالحكمة المطلوبة، وهذه السياسة التي ندعمها بوعي تام، ضاعفت من مسؤولياتنا نحو برنامج استمد قوته من الطرح الموضوعي للقضايا والملفات الوطنية، ومن حرص الحكومة الدائم على الشفافية في تسييرها ومعالجتها.

سيدي الرئيس،

لقد جند أيضا هذا الأسلوب الحضاري قوى الأمة لرفع كل التحديات، ومنها مواجهة انعكاسات العولمة، وأحداث السداسي الأول من هذه السنة، وتداعيات 11 سبتمبر، إضافة إلى محنة الكارثة الطبيعية، وهذا الأسلوب الذي سمح كذلك بمواصلة مسيرة التجدد، أقلق الأطراف التي لا يرضيها أبدا أن تعالج الملفات الكبرى والحساسة في إطار الشفافية التامة، كما يزعج اليوم وغدا كل الأطراف التي تلجأ في كل الظروف الصعبة إلى ممارسة السياسة الشعبوية التي لا يجني منها الشعب إلا الأوهام، وضياح الوقت في المناقشات البيزنطية.

سيدي الرئيس،

من خلال هذه الجلسة التي تابعنا فيها نقاشا مثمرا لحصيلة الحكومة، كان محتواه التقييم الموضوعي، والتكفل بانشغالات المواطنين مع معالجة النقائص وتثمين الإيجابيات، استمعنا كذلك، وللأسف، إلى من يعارض مسعى الحكومة متباكيا على الديمقراطية وحرية التعبير، وفقدان ثقة المواطن وكأنه غريب عن الجزائر التعددية والحريات الديمقراطية وحكومة الحوار والتشاور، هذا المتباكي الذي يمارس، في نفس الوقت، قناعته الحزبية من هذا المنبر ويعلن عن مواقفه السياسية ويعبر عن رأيه، والغريب أيضا أن البعض يلجؤون إلى

فبعد أن قدمنا الملفات، وزودناهم بالرجال الذين يعرفون الطرقات جيدا، يقولون أن الملفات رفضت في الجزائر العاصمة، فهل الجزائر العاصمة توجد وراء البحر؟

سيدي الرئيس،

أتطرق إلى قطاع التضامن الوطني، وأقول "إن وعد الحر دين عليه" ولذلك أرجو الوفاء بالوعود.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الصحة،...

الرئيس: شكرا للسيد أحمد زفري، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح.

السيد محمد مفلح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات، والسادة الحضور.

إن هذه المناسبة، فرصة ثمينة لتبادل الآراء حول بيان السياسة العامة، وهي فرصة أيضا للحوار والانطلاق نحو آفاق جديدة في ظل مسعى الحكم الراشد.

سيدي الرئيس،
لا أحد ينكر الصعوبات الحالية، ومنها مشكلة البطالة وأزمة السكن، واتساع جيوب الفقر، وهذا الوضع لا يبرر النعوت الزائدة التي سمعناها في حق الوطن.

بالفعل الأمطار الطوفانية خلفت الضحايا والمكثوبين، ولكن الجزائر القوية بشعبها الصامد والمتضامن، ليست منكوبة ولن تصبح كذلك، كما يردد المتشائمون والمغامرون، والمراهنون على كسب الأصوات، بمحاولاتهم اليائسة لاستغلال متاعب المنكوبين ومعاناة المحرومين.

سيدي الرئيس،
لقد اطلعنا على جهود الحكومة المبدولة في شتى مجالات الحياة، ومنها وضع الأدوات الكفيلة بتحريك عجلة الاقتصاد، وحل جل المشاكل المطروحة في المجال الاجتماعي، ورغم المحنة الأخيرة التي واجهت...

الرئيس: شكرا للسيد محمد مفلح، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوحلة.

السيد محمد بوحلة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة ومعاونيهم،
السيدات والسادة نواب المجلس،
الإخوة أسرة الإعلام الوطني،
السلام عليكم.

إن الأفكار الواردة في بيان السياسة العامة للحكومة قد تلقي الضوء من جديد على المسلك السياسي والاقتصادي الذي انتهجته الحكومة في ظرف قصير والذي يعبر عن نظرة مستقبلية، وهو ما يدعو بصورة تدريجية إلى الاستجابة لتطلعات المواطنين الذين يطمحون إلى المزيد من الرقي والاستقرار، وحتى لا يكون البرنامج محدود في فائدته، يتطلب الرعاية والمواصلة، وربطه بخطة مستمرة ذات صلة بعمر مرحلة كاملة، لأن عامل الزمن لاستقرار

هذه الزيادات من أجل بث وضرب ثقة المواطن في قدراته وفي مؤسساته الدستورية، وهذه الممارسة الديمقراطية هي التي أوقعت العمل السياسي في فخ الشعبوية والفوضى والمهاترات، وساهمت في أغلب الأحيان في إثارة النعرات والتوترات والإضطرابات والأحداث الأليمة، إنه الخطاب الشعبي المهيمن على ذوي المصالح الشخصية وأصحاب الأفق الضيق، والذي يلجأ إليه كل من يفضل التخندق في صف المتطرفين الرافضين لكل القرارات والمبادرات مهما كان مصدرها أو صدق أصحابها، والأدهى والأمر أن يكون من بين هذه الأطراف أصوات تولت المسؤولية في الماضي القريب، وأصوات أخرى موجودة ضمن الأحزاب المشكلة للحكومة الحالية، والتي عرضت علينا مشكورة حصيلتها الإيجابية والمشفوعة بالأرقام والنتائج الملموسة.

سيدي الرئيس،

إن ثقة المواطن المفقودة في رأي البعض، يمكن استرجاعها بواسطة الزيادات والانتقادات المغرضة لعمل الحكومة، ومحاولات النيل من مصداقية المؤسسات الدستورية، تلك الانتقادات المبنية على الأحكام المسبقة والحسابات الضيقة، وعلى حملات التشكيك في كل ما هو نظيف وجميل وقائم وصامد في هذا الوطن العزيز، فثقة المواطن تتوقف أساسا على الطبقة السياسية وتضحياتها وتجذرها ببرامجها الواقعية في أعماق الشعب، نعم إنها تتوقف على الطبقة السياسية الواعية بالمرحلة الحالية والمستعدة على تحمل مسؤوليتها التاريخية، والمساهمة بالاقتراح والعمل على إخراج البلاد من صعوبات الوضع الحالي، أما محاولات التشويه والتعاليق السياسية المتطرفة فلن تسمح بالنقاش الموضوعي ولا تساعد على توضيح الرؤية، والتي يساهم أصحابها عمدا في ضرب الاستقرار الذي تم استعادته بفضل كل من يؤمن بعزة هذا الوطن وكرامته.

لهذا نرى في مسعى، السيد رئيس الحكومة، وهو يمارس مهامه بكل نزاهة، الحل الأسلم والكفيل بأخلقة العمل السياسي، وحل المشاكل المطروحة، وترقية المواطنة، وتدعيم مؤسسات الدولة العصرية.

ومفيدا، غير أن التغافل عن خطورة التصحر نتيجة عوامل طبيعية والأضرار الناجمة عن ذلك، لا تقل خطورة عن أضرار التلوث البيئي وهو ما يتطلب الإجابة عنه.

إن عبور الرياح والعواصف الرملية المستمرة لأكثر من عشرية كاملة دون الاهتمام بموضوع التصحر أو إتخاذ مبادرات بشأنها، لكي نضع حدا لزعفها، والتي أثرت سلبا على وضع البيئة والتربة وتدهور الحياة بصفة عامة، وأمام هذا الإهمال والتفريط، يجب أن نتدارك الوضع بإنشاء مكاتب دراسات تجنبنا مخاطر التصحر التي أصبحت عائقا في وجه التنمية المحلية.

سيدي رئيس الحكومة،

إن النزوع إلى الإقصاء والتفرقة التي تفاقمت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة هي إحدى الأسباب العميقة لأزمة المجتمع، وإنه من المفيد تطبيق أحكام القانونين المتعلقين بالتوجيه العقاري والتهيئة العمرانية الصادرين سنة 1990.

غير أن ما عبر عنه، السيد رئيس الحكومة، من خلال عرضه لبيان السياسة العامة يبعث الأمل فيما يخص مشروع قانون المدن الجديدة والذي هو في قيد الإعداد النهائي لأن مغزى هذا المشروع ذي المنفعة الوطنية يضمن تجنب النزوح الريفي إلى المدن، ولما يتضمنه من طرح جديد للتنظيم العمراني، قد يساعد هذا في امتصاص أزمة الأحياء القصديرية بالمدن من جهة، والتخفيف من الشرح الاجتماعي من جهة أخرى، كما يضمن المشروع بقاء المواطنين عبر ربوع وطننا الكبير، ولقد برزت معالم هذه المدن الجديدة وتمت دراسة بعضها دون تنفيذها ومنها مشروع مدينة حوض النوار في ولاية النعامة، حيث أغفل ولم يرق إلى الطموح الذي أنشأ لأجله، وهو ما يوجب التعجيل في الرجوع لنفس الأحكام القانونية والمتعلقة بإنشاء هذه المدن الجديدة.

وإذا كانت العدالة هي المحور الرئيسي في ترقية المجتمع، فإن مجال توسيع رقابتها وبسط نفوذها،

البرامج والحكومات، من شأنه أن يضمن تحقيق أهداف أية خطة تنموية.

ويتعلق الأمر هنا بالطريقة التي يتحقق بفضلها الاستقرار خلال فترة محددة ومعينة بمقدار كاف يمكن من تطبيق برنامج الحكومة تطبيقا صحيحا، وإذا لم يكن عمر الحكومة وثيق الصلة بعمر الخطة، فإن هذه الأخيرة تصبح شأنا من شؤون البيروقراطية، ولن تكون في مصلحة المواطنين.

وفي هذا الشأن، وأمام تحديات المرحلة بكل ظواهرها المؤلمة، فإن الرغبة والثقة بالنفس تلزمننا الإسراع في التنمية وإتاحة توزيع ثمار التنمية بصورة أعدل، وفي هذا الإطار، ومراعاة لما جاء في الدستور، ومن أجل ترسيخ سياسة اللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن، وضمن الإطار الجديد والمتعلق بإعادة النظر في إصلاح هيكل الدولة، فإن عملية التقويم تتطلب توسيع مجال الإدارة أمام التوجه الجديد نحو تنظيم الإقليم، قصد توسيع مجال التحكم في التنمية المحلية وتوسيع مجال الرقابة في التهيئة العمرانية، وفهم الأوضاع الاجتماعية بطريقة أدق، لمشاركة المواطنين في صياغتها.

إن ضغط العوامل السياسية والاجتماعية القائمة يجعلها تفرض نفسها من أجل الإسراع في إعادة النظر في التقويم الإداري.

أما فيما يتعلق بمحاربة التصحر والتلوث، السيد رئيس الحكومة، من الطبيعي ألا يعيش الناس بمعزل، بل في مناطق، وأن هذه المناطق وخاصة في بلادنا تتفاوت في مناخها وتضاريسها، وهو ما يضع في الحسبان وجود إنسان متأثر ومؤثر، والجزائر المعنية بظاهرتي التصحر والتلوث لا تعدو أن تكون مجهوداتها في مستوى الخطورة التي شكلها كل من التصحر والتلوث البيئي، غير أن اهتمام الحكومة الأخير والمتعلق بالاستراتيجية البيئية لحمايتها من النفايات ومراقبتها وإزالتها، مع تخصيص صندوق وطني للبيئة، يعتبر مجهودا جميلا

السيد أحمد بودام: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أبدأ بتقديم التعازي إلى أولياء موتى المأساة الأخيرة.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،

تعمل الحكومة حاليا على إصلاح قوانين تسيير الدولة، ومن أجل إعطاء نفس جديد للبلاد، وتحريك الإدارة لتلعب دورها الأساسي والمتمثل في خدمة المواطن، وبالتوازي يجب اتخاذ عدة إجراءات أصبحت ضرورية من أجل تقوية الاقتصاد، فلقد انسحبت الدولة شيئا فشيئا لتترك وراءها فراغا كبيرا.

فبالأمس القريب، أحالت الحكومة أكثر من 500.000 عامل على البطالة أو على التقاعد، وبالتوازي فإن غياب الدولة والفراغ الكبير التي نتج عنه، ساعد بين عشية وضحاها على خلق برونات المال في جميع القطاعات، خاصة في عمليات الاستيراد، حيث كان من الواجب الوطني لهؤلاء إحداث مناصب عمل جديدة، لكن، للأسف، لم يحدث هذا وظلت ظاهرة البطالة تتسع لتشمل شرائح اجتماعية جديدة ومنها الطبقة المتوسطة، مما أدى إلى إتساع دائرة الفقر في المجتمع الجزائري.

سيدي رئيس الحكومة،

توافقنا إذا قلنا أن الواقع مرير والوضع خطير، لكن لا بد أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها الكاملة من أجل التخفيف من معاناة الشعب، ولا بد من اتخاذ جملة من الإجراءات المستعجلة والشجاعة، مثلا، في قطاع الصحة، مراجعة سلم الرواتب من أجل رد الاعتبار إلى الطبقة المتوسطة وحفظ كرامتها.

استدعى القيام بتغيير جذري وتحسين ملموس على مستوى هذا القطاع الهام والمفيد، وهو ما يضمن التوازن بين هياكله وسد النقص الذي كان يعتربه، وحتى يسمح لهذا القطاع أن يلعب دوره، يجب أن لا يقتصر الإصلاح على التشريع والنصوص القانونية، دون أن يمتد إلى التطبيق الميداني، حتى يحقق الحماية للمواطنين بصفة ملموسة، ومما يتوجب الإسراع في تطبيقه هو إتمام عملية إنشاء المجالس القضائية لئتم تعميمها على مستوى التراب الوطني، وخاصة تلك التي وفرت الهياكل لذلك، لأننا في أشد الحاجة إليها، ونظرا إلى ارتباط بعض المحاكم بمجالس قديمة وبعيدة مع تدهور الظروف الأمنية، وبالتالي فإن حجم القضايا المطروحة على مستوى المحاكم يكفي وحده للإستجابة لهذا الانشغال الهام.

وفي المجال الخارجي، رغم المجهودات المعتبرة والخطوات الهامة التي تحققت من أجل إبراز دور الجزائر على الساحة الدولية وتجديد نشاط الهيئة الدبلوماسية بالخارج، فإنه في جانب آخر، يتحتم علينا فهم الحقائق التاريخية لبلاد المغرب العربي، المحصورة والمقهورة أمام تناقضات سياسية لا تخدم مصلحة شعوب المنطقة، رغم الحتمية التاريخية التي تجمعننا، وكذا العوامل المشتركة، وبذلك لا يمكن أن ننساق وراء بريق الأمل بواسطة الشراكة مع الأوروبيين وغيرهم على حساب المصلحة المغاربية.

وقد حذرنا الشاعر العربي منذ زمن بعيد بقوله:

"أن رؤية أنياب الليث... لا تعني بالضرورة أن الليث يتسم"

وهو ما يلزم الجزائر أن تبقى وفية دوما لالتزاماتها التاريخية في بناء المغرب العربي الذي يمثل مجموعة تاريخية، ولا يسمح الوقت أن...

الرئيس: شكرا للسيد محمد بوحلة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بودام.

ولاية عين الدفلة 32 منصبا،
ولاية المدية 71 منصبا،
ولاية النعامة منصب واحد،
ولاية قالمة 5 مناصب.

فأتساءل عن المعايير المعتمدة في هذا التوزيع، وفي نفس الموضوع، أي قضية التشغيل، سيدي رئيس الحكومة، توجد عدة مؤسسات لا تشغل الشباب البطال، ومنهم خرجي الجامعات، حيث لا يبالى بهم، بالرغم من أن هذه المؤسسات هي الوحيدة القادرة على إمتصاص البطالة، علما أن الدولة تمول هذه الشركات الخاصة بواسطة التعاقد حيث تخصص الدولة سنويا ملايين الدينارات من أجل إنشاء مشاريع كبرى ومتوسطة، وأغلب هذه العقود هي من نصيب الشركات الخاصة التي تحصل على أرباح معتبرة، وبالتالي من المفروض ومن الواجب الوطني أن تلزم الدولة هؤلاء بتوظيف حاملي الشهادات الجامعية على غرار ما تعمل به جمهورية تونس الشقيقة.

كما أتمس منكم، سيدي رئيس الحكومة، العمل على إلزام هذه المؤسسات على ذلك، قبل إبرام عقود التشغيل، الكل حسب قدراته وتكاليف العقد، حتى ولو كانت عقود التشغيل مؤقتة.

سيدي رئيس الحكومة،
عرفت عدة قطاعات في حصيلتكم السنوية انطلاقا حقيقيا في كل الميادين ومنها على سبيل المثال قطاع السكن بكل أنواعه...

الرئيس: شكرا للسيد محمد بودام، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا.

سيدي الرئيس،
معالي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء ومساعدتهم،

سيدي رئيس الحكومة،

إن كنتم تتخوفون من ارتفاع نسبة التضخم من أجل التكفل بما ذكرناه سابقا، فإن دولا كثيرة تقبل نسبة معقولة من التضخم، لكن كل هذا لم يحول بينها وبين التطور الاقتصادي والاجتماعي ومنها الدول المتطورة، سيدي رئيس الحكومة، الرجاء الاهتمام بالجانب الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالشغل، فعلى سبيل المثال خرجي الجامعات البطالين، فتوجد دول كثيرة تهتم بهذه الشريحة بواسطة إعادة التأطير خاصة في ميدان الإعلام الآلي، مما يسمح بإحداث تكوين إضافي وإعطاء فرص إضافية للحصول على العمل، خاصة إذا علمنا أن كل الجامعات تحتوي على مراكز للإعلام الآلي، لكنها لا تشتغل إلا في أوقات العمل القانونية، ولذلك يمكن إستعمال هذه المراكز خارج هذه الأوقات، وعلى سبيل المثال ما بين الساعة السادسة والعاشر مساء، والمعروف في الدول المتقدمة فإن مراكز الإعلام الآلي تعمل 24 ساعة على 24 ساعة.

سيدي رئيس الحكومة،

بالإضافة إلى هذا فإن غلانا ماليا متواضعا يقدر مبلغه 2000 دينار جزائري يقدم كمنحة شهرية لكل متربص، وفرضا أن مدة التربص تدوم سنة واحدة وانطلاقا من هذا لن تتعدى تكلفة تكوين 100.000 بطل جامعي سنويا 2 مليار دينار، وهكذا تكونوا قد استطعتم توفير 100.000 منصب ما قبل التشغيل إضافية كل سنة، وهذا ما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تنظيم مسابقة من أجل توظيف 1500 مهندس أي إجراء مسابقة للحصول على المنصب، وهذا لفائدة الجماعات المحلية، وكان التوزيع على الولايات كالتالي:
ولاية سطيف 29 منصبا،
ولاية تيبازة 42 منصبا،

إخواني، أخواتي النواب،

السلام عليكم.

تتزامن مناقشتنا لحصيلة السياسة العامة للحكومة مع مستجدات الساحة الوطنية التي لا يمكن القفز عليها دون التطرق إليها.

إن الكارثة الطبيعية التي ألتمت ببلادنا في العاشر من نوفمبر، وما ترتب عنها من مأساة، استفاض الزملاء في ذكرها، فسحت مجالا كبيرا لمزايدات وانتقادات مغرضة من أطراف معروفة، تريد استغلال هذه المأساة للظهور من جديد على الساحة.

نقول لهؤلاء أن ضخامة الكارثة أكبر بكثير من أن تتخذ بشأنها أي تدابير استعجالية منذ الساعات الأولى لحدوثها، حيث لم تدخر الدولة أي جهد في السهر على محو آثارها في القريب العاجل.

ولعل الكارثة التي حلت بمصنع المواد الكيماوية بتلوز خير رد على هؤلاء، حيث منذ 23 سبتمبر تاريخ وقوع الكارثة إلى يومنا هذا بقيت الحكومة الفرنسية عاجزة حتى على حماية مواطنيها من البرد القارس وذلك بتصليح زجاج نوافد العمارات المتضررة، غير أن هذا لا يدفعنا إلى تغاضي الطرف عن النقائص المسجلة هنا وهناك، أو عن الدور الذي كان من الواجب أن تضطلع به مؤسسات الدولة.

ومهما يكن من أمر فالعبرة هنا هي في تفادي مثل هذه الكوارث في المستقبل وتحديد المسؤوليات، ألم يحن الوقت بعد لإعداد نظام طوارئ ومنبهات فعالة؟

ألم يحن الوقت بعد لتطبيق القانون وبصرامة من قبل الهيئات التقنية للعمران فيما يخص البناءات والمنشآت العامة؟

ألم يحن الوقت بعد للإستفسار عن دور المركز الوطني للتعلم بالكوارث العظمى والذي أنشأ مع مطلع الثمانينات؟

سيدي الرئيس،

إذا تطرقنا إلى موضوعنا الآن فيمكن القول أن تقييم حصيلة سنة واحدة من عمل حكومة يكون ناقصا، ذلك لأننا قد نكون إما مجحفين أو مبالغين في مدح هذه الأخيرة، فنحن في التجمع الوطني الديمقراطي نرى بأن حصيلة السياسة العامة لحكومة ما يجب أن توضع في الإطار العام لمسيرة التقويم الوطني الطويلة.

كيف كانت الجزائر في العشرية الدموية؟ كيف هي اليوم؟ وكيف نريدها غدا؟

وللتبسيط أكثر نقول: ماهو العقد الاجتماعي الذي يحبذه الجزائريون فيما بينهم للنهوض بهذا الوطن الجريح؟ من المؤكد أن عقد واضح المعالم بين الرؤساء والمرؤوسين، من شأنه أن يقلص من الهوة الموجودة بين هؤلاء وأولئك، ويعيد الثقة المتبادلة بينهم، عندها يمكن التكلم عن الحكم الراشد الذي مفاده جعل المؤسسة والإدارة والمنتخب في خدمة المواطن والوطن دون سواهم.

سيدي الرئيس،

من هذا المنظور، وسعيا لتحقيق هذه الغاية نلح في التجمع الوطني الديمقراطي على الإسراع في وتيرة الإصلاحات الكبرى ونركز على الاجتماعية منها بالخصوص.

أولا: فيما يخص إصلاح مؤسسات وهياكل الدولة، فمن شأن هذا الإصلاح أن يزود البلاد بمؤسسات ومصالح إدارية مسايرة للعصر، ويعيد الاعتبار للمرفق العام الذي طالما إفتقدناه، أما من حيث المنهجية فإننا نركز على بداية هذه الإصلاحات من الخلية الجوارية الأولى القريبة من المواطن وهي البلدية، كلنا يعلم أن البلديات عندنا تسير على شكل ملحقات إدارية، ويغلب على مجالسها، بحكم قانون البلدية الحالي، طابع التسيير بدل التصور والمبادرة التنموية، فالمجالس البلدية في الحقيقة يجب أن تكون فضاءات للتفكير في إيجاد تصورات تنموية وسياسات اجتماعية وتضامنية محلية، كفيلة بخدمة المواطن في المكان والزمان المحددين.

السيد يوسف ناحت: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم، وتقبل الله صيامكم وقيامكم.
سيدي الرئيس،

أغتنم هذه الفرصة لأترحم على ضحايا النكبات التي عاشتها بلادنا من إرهاب، وكوارث طبيعية وأحداث مؤلمة، وأدعو المولى العلي القدير أن يرحمهم ويلهم ذويهم الصبر، وأن يرفع مقتته عنا وأن يسدد خطانا جميعا خدمة لوطننا وأمتنا.

سيدي الرئيس،

إن الظروف التي نناقش فيها بيان السياسية العامة للحكومة، تعد ظروف استثنائية بعد الكارثة التي ألمت ببلادنا جراء الفيضانات الأخيرة، لكن هذا لا يمنعنا من تبادل الآراء ووجهات النظر بين هيئتنا هذه والهيئة التنفيذية.

إن هذا الأسلوب الحضاري في التعامل بين الهيئات، من شأنه تطوير ثقافة ديمقراطية حقيقية، قائمة على قبول الاختلاف، والقدرة على التحاور ومقارنة الأفكار، والقبول بكل ما يخدم التماسك والتلاحم الاجتماعي، ويرفض كل أشكال المجابهة والإقصاء والعنف، بغض النظر عن التباينات في كيفية بناء الجزائر، واضعين الاختلافات جانبا أمام ضخامة المشاكل التي تعيشها البلاد وتكثيف جهودنا جميعا لإخراجها من الأزمات التي تتخبط فيها، والوصول بها إلى بر الأمان والعيش في كنف الوئام والسلام.

ولن يتأتى هذا، إلا من خلال تدعيم الوئام المدني، وتفادي الفتن والصراعات الاجتماعية والعرقية والدينية، وتكريس سعة العقل وحسن التفهم، خدمة لروح الوئام المدني، ونحن في حزب جبهة التحرير الوطني، مقتنعون إقتناعا تاما أن الوئام المدني لا يعني إطلاقا التخلي عن

ونظرا إلى مدى أهمية البعد الاجتماعي التضامني لأية سياسة تنموية، نرى في التجمع الوطني الديمقراطي أن البلديات يجب أن تستعيد مهامها المركزية في المجال الاجتماعي والتضامني كجماعات جوارية تهيكّل المصالح الاجتماعية، مع الإلحاح على تمكينها من الوسائل والإجراءات والأساليب التقنية الكفيلة بمعاينة ثم إحصاء ومتابعة أوضاع الفئات المحرومة ميدانيا، حتى يتسنى لنا دعمها ومساعدتها في شتى الميادين دون غيرها من الفئات الطفيلية، ولعل أحسن دليل على ذلك في غياب هذا التنظيم هو المنكوبين المزيفين في الكارثة الأخيرة.

سيدي الرئيس،

أما فيما يخص الورشة الثانية والمتمثلة في إصلاح المنظومة التربوية الوطنية والتي أفل الاهتمام بها منذ مدة ربما لكثرة الضجيج الذي قامت به بعض الأطراف المعروفة حول هذا الموضوع، وقصد تبيان أهمية عصنة المدرسة وأهميتها في تربية الأجيال نشيد بما قاله مشاهير العالم ومنهم "بستلوزي" العالم الإيطالي الذي قال "أن مستقبل الأمم هو في المدارس العمومية"، أما "بسمارك" عندما سئل في سنة 1971 عن سر توحيدته لألمانيا قال: "وحدت ألمانيا بالمعلم" وهي كناية عن المدرسة، لذلك نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نساند ونطالب بالإسراع في إصلاح المنظومة التربوية ونفند مزاعم المغرضين، لأن هذا الإصلاح لا يدعو إلى المساس بمقومات الشخصية الجزائرية، كما لا نرى فيه تراجعاً عن اللغة الوطنية، والتي هي اللغة الرسمية للتدريس بحكم الدستور.

كما لا نرى فيه تخليا عن مجانية التعليم، فالمدرسة التي نريدها في التجمع الوطني الديمقراطي هي مدرسة تضمن تكويننا متفتحا على العصرنة والتكنولوجيا وهما شرطان أساسيان للحاق بركب الأمم المتحضرة...

الرئيس: شكرا للسيد لمين مناصرة، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناحت.

إعادة النظر في الميكانيزمات القانونية المنظمة لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والتي أصبحت لا تسير الواقع من حيث تحديد سعر المتر المرعب الذي هو أقل بكثير من السعر الحقيقي المتداول في السوق، وتوسيع نزع الملكية لأغراض عمومية أخرى كالسكنات الاجتماعية والتطورية.

وفي نفس الإطار يجب إعادة النظر في المخططات البلدية للتنمية والتعمير والتي تعيق التنمية المحلية.

أما بخصوص لامركزية العمليات، توجد عمليات مسجلة في إطار البرامج القطاعية الممركزة لا يمكن مراقبتها ومتابعتها محليا على الرغم من أن طابعها محلي محض ومثال على ذلك إنجاز مقر الأمن الحضاري أو مقر الأمن على مستوى الدائرة أو مقر مديرية الحماية المدنية وغيرها، وعلى الحكومة التفكير في لا مركزية هذه العمليات لأن طبيعتها ذات تنمية محلية محضة والإبقاء على العمليات ذات الطابع الجهوي.

أما فيما يتعلق بالتكفل بالمدن الكبرى، فإن تهيئة وتطوير وعصرنة المدن الكبرى تحتاج إلى اعتمادات مالية هامة والتي لا يمكن أخذها بعين الاعتبار إلا في إطار برامج التنمية البلدية مما يجعلها تستهلك كل الاعتمادات المالية السنوية، وعليه، يجب تحديد برنامج تأخذ بعين الاعتبار مجموع الاهتمامات والانشغالات الخاصة بالتجمعات السكنية، مثلما جرى العمل به في قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة سابقا.

ونظرا إلى انعدام وسائل الإنجاز وخاصة بالمناطق الريفية، وضرورة الصيانة الدائمة والمستمرة للحفاظ على مختلف الهياكل القاعدية، فإن التجربة أثبتت نجاعة عمال الصيانة البلدية وتدعيمها بوسائل مادية في إطار ميزانية الدولة مما يوفر مناصب شغل جديدة.

مكافحة الإرهاب، وحماية أمن المواطن وممتلكاته، وإنما هو أحسن سبيل للقضاء على أسبابه وإبطال آثاره السلبية على التماسك الاجتماعي والوطني.

سيدي الرئيس،

إن عزم الحكومة على إستعادة الاستقرار السياسي وتوفير الظروف المواتية لتنمية شاملة، يجعلها تواجه تحديات كبيرة منها:

أولا: مواصلة الحوار والتشاور وترقيته بأسلوب عمل حضاري دائم ومستمر وتوسيعه لهياكل وهيئات الدولة القاعدية بوصفها القنوات الرسمية التي يتعامل معها الشعب دوما والتي من خلالها يقيم أعمال الحكومة.

ثانيا: تحقيق أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، هذا البرنامج الذي يعتبر إحدى الأجوبة المقنعة والمقدمة إستجابة لتطلعات المجتمع ولحاجيات الاقتصاد في ظرف تتفاوت فيه الفرص والإمكانيات من أجل تجسيد طموحات الشعب.

هذا البرنامج الذي لم يعتمد أشكال المساعدة المباشرة للاستهلاك، بل يتضمن أعمالا كفيلة بتحريك دواليب الآلة الاقتصادية وتوفير الشغل وزيادة القدرة الشرائية العامة للسكان زيادة سليمة، والنهوض بالإنتاج الوطني من خلال رفع إنتاج السلع وحسن تقديم الخدمات ومن ثمة توفير الظروف المواتية لدفع عجلة النمو وتوفير الثروات، شريطة مراقبة إنجاز ميدانيا وعدم صرف اعتماداته المالية في مشاريع لا تعكس مستوى التطلعات المنتظرة، ويعترض هذا البرامج مشاكل في التطبيق نذكر منها:

العقارات التي ينجز عليها المشاريع المسجلة في هذا البرامج، وإيجاد حل مناسب يجب استغلال بعض الأراضي الغاية التابعة لأموال الدولة، وإعادة تصنيف بعض الأراضي الفلاحية غير الصالحة للزراعة والمحاطة بالعمران.